الأمم المتحدة S/PV.7771

# مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٧١

الأربعاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد ماكولي/ السيد فان بوهيمن/ السيدة شوالجر | (نيوزيلندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد لوكاس |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد أرسيا بيباس |
| | السنغال | السيد سيس |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هيكي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسون |
| | اليابان | السيد بيسو |

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/768)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في أفغانستان

### تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/768)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، السويد، كندا، الهند، هولندا، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/768، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

**السيد ياماموتو** (تكلم بالإنكليزية): حين انظر إلى الحالة في أفغانستان اليوم، فإنني أرى فرصة وأملاً، ولكن هناك أيضاً تحديات هائلة. فالتقدم الذي أحرزه الشعب الأفغاني خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ينطوي على فرص لتحقيق مزيد من التقدم. ومع الفرص يلوح الأمل.

وكانت تلك التحديات نتيجة ما يقرب من ٤٠ عاماً من الحرب. وعلى الرغم من التقدم الحقيقي جداً، لا يزال أمام أفغانستان شوط طويل لتلبية احتياجات شعبها بالكامل. ومؤتمر بروكسل الوشيك يمكن أن يوفر الوقت والمجال أمام الحكومة الأفغانية للتحرك صوب الاستقرار والاعتماد على الذات. وينبغي للحكومة أن تغتنم تلك الفرصة. ولكي تواجه تحدياتها، ينبغي أن تكون قادرة على العمل بفعالية. ويجب أن ينتهي الوضع السياسي غير المستقر الحالي، بما في ذلك التوترات القائمة بين قيادتي الحكومة. ولا بد من إيجاد سبيل لضمان استقرار طويل الأمد في الحكومة.

وأفغانستان، باعتبارها واحدة من أكثر البلدان اعتماداً على المساعدات في العالم، قد يصعب عليها تحقيق الاعتماد على الذات ما دام التراع مستمراً. فالتراع يؤدي إلى إهدار الموارد التي كان من المستصوب إنفاقها من أجل تنمية أفغانستان ومساعدة شعبها. ولذلك، فإن السلام مطلب أساسي، ولا بد من استكشاف سبل السلام بشكل عاجل وبكل الجدية. وأود أن أتكلم بإيجاز عن الجهود الإيجابية الجارية التي تبعث على الأمل.

إن الدعم الدولي المستدام لأفغانستان أمر حيوي الأهمية. وقمة وارسو وجهت رسالة إلى الشعب الأفغاني، بما في ذلك العناصر المناهضة للحكومة، مفادها أن المجتمع الدولي سيستمر في دعم القطاع الأمني بالمستوى الحالي حتى عام ٢٠٢٠. وتقوم أفغانستان حالياً بالتحضير لمؤتمر بروكسل، الذي سيتناول مسألة بنفس القدر من الأهمية الحيوية، وهي دعم التنمية في أفغانستان. وفي بروكسل، ستتهيأ للحكومة الفرصة لتأمين المساعدة الإنمائية المستمرة بنفس المستويات الحالية أو قريباً منها حتى عام ٢٠٢٠. وفي اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، المعقود في ٤ أيلول/سبتمبر، برهنت الحكومة على أن استعداداتها لبروكسل بلغت مرحلة متقدمة .

وأنا أرحب بالنهج الشامل والطويل الأمد الذي يتبعه الرئيس عبد الغني لمكافحة الفساد، والذي يسعى من خلاله إلى تطوير الهيكل اللازم لمنع الفساد ومحاسبة المسؤولين عن الفساد. وإحالة أولى الحالات إلى مركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد تبين عزم الحكومة في هذا الصدد. والملاحقات الناجحة والعادلة من شأنها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز الثقة العامة.

وأود التنويه أيضاً إلى التقدم المستمر الذي تحرزه الحكومة بشأن التزامات الإصلاح الأخرى وتعهدات المساءلة المتبادلة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان والتفاوض على برنامج جديد لصندوق النقد الدولي بنجاح، بعد أداء قوي في مجال البرنامج الذي يرصده خبراء الصندوق، ومن ذلك ما يتعلق بتحصيل الإيرادات.

وهذه الإنجازات ترسي أساساً متيناً لمؤتمر بروكسل. ومن خلال إظهار التزام الحكومة بالتنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار، يمكن بناء الثقة التي ستستخدمها الصناديق الإنمائية لوضع خطط فعالة ذات مصداقية. وأرحب بشكل خاص بالرؤية الشاملة للحكومة فيما يتعلق بمؤتمر بروكسل. كما أن الاهتمام الذي أبدته الحكومة بالحد من الفقر في الاجتماع الأخير للمجلس المشترك للتنسيق والرصد كان موضع تقدير كبير.

إن عقود النزاع تلك قد خلفت العديد من النساء أرامل وفي حالة من الهشاشة، وكما أشار الرئيس عبد الغني في اجتماع المجلس، تشكل الإناث ملامح وجه الفقر الأفغاني. ولذلك، فإن الاهتمام الجاد بالحد من الفقر يتطلب جهوداً مخلصة لتمكين المرأة في مجالي بناء السلام والتنمية على السواء. والتخطيط الحكومي في هذين المجالين يمضي حثيثاً، وثمة حدث جانبي في بروكسل سيوفر فرصة ثمينة لمناقشة الخطط بتعمق. كما أننا نتطلع إلى مناقشات في بروكسل تركز على تعزيز التعاون الإقليمي، وهو أمر أساسي لتحقيق استقرار المنطقة وازدهارها. والنجاح في بروكسل سيمثل خطوة هامة أخرى في مسيرة أفغانستان صوب الاعتماد على الذات.

وحكومة الوحدة الوطنية تواجه تحديات أساسية، من الخارج ومن الداخل على السواء. والأمن والاستقرار السياسي أهم تلك التحديات. فعلى الصعيد الأمني، شهدت أفغانستان عاماً صعباً آخر. إذ استمر القتال العنيف في بؤر ملتهبة في جميع أنحاء البلاد. وفي حين كانت كابل هدفاً لسلسلة من الهجمات الانتحارية المروعة، واجهت عواصم عدد من المقاطعات، منها لاشكار غاه وتيرين كوت ومدينة قندوز، ضغوطاً شديدة، وإن لم تسقط منها واحدة. وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية قادرة على إبداء استجابات أكثر فعالية مقارنة بالعام الماضي، وبمعاونة العمليات التكتيكية، تمكنت من الصمود في مواقعها في معظم الأحيان.

غير أن وطأة النزاع لا تزال شديدة على المدنيين. ويؤسفني أن يكون من واجبي الإشارة إلى أنه، مرة أخرى وعاماً بعد عام، فإن أرقام الضحايا المدنيين تتجه صعوداً. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً بين الأطفال، إذ كانت هناك زيادة بنسبة ١٨ في المائة في عدد الضحايا من الأطفال، فقتل ٣٨٨ طفلاً في غضون ستة أشهر. والهجوم ضد مظاهرة خرجت في كابل في ٢٣ تموز/يوليه، وأعلنت جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتها عنه، كان حادثاً شنيعاً بشكل خاص، حيث قتل ٨٥ مدنياً. وقد وعدت الحكومة بالتحقيق الكامل في الحادث. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستتشارك نتائج تحقيقاتها الخاصة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ولا بد لي أن أذكر جميع أطراف النزاع مرة أخرى بضرورة التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل وضع الحفاظ على

الأرواح البشرية فوق أي اعتبار آخر دائماً وتفعيل التزامها بحماية المدنيين، النساء والأطفال بالأخص، على نحو ملموس. والمساءلة عن الانتهاكات لتلك الالتزامات ما زالت ضعيفة ويتعين على جميع الأطراف تعزيزها.

لقد تضخمت أعداد المشردين الجدد بسبب النزاع مؤخراً جراء الزيادة الكبيرة في عدد الأسر الأفغانية العائدة من باكستان.

وإن استمرت الاتجاهات الحالية، سيتعين على أفغانستان تلبية احتياجات مليون شخص على الأقل من النازحين. وسيتطلب ذلك كميات أكبر بكثير من المساعدات، ومن شأن ذلك أن يضع عبئا كبيرا على خدمات الصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية المنهكة أصلاً. وما لم تتخذ تدابير قريبا، ستواجه عدة آلاف من الأسر احتمال قضاء فصل الشتاء في ظل عدم كفاية المأوى أو الدعم.

ولن يتسنى تبني سياسات فعالة إن كانت الحكومة منقسمة داخليا. وظهرت التوترات داخل الحكومة بانتقاد الرئيس التنفيذي السيد عبد الله عبد الله ما يعتبره تنفيذا غير كامل للاتفاق السياسي لعام ٢٠١٤. واجتمع الزعيمان عدة مرات منذ ذلك الحين لمحاولة تحديد المسائل والسعي لإيجاد حلول. ولا تزال الجهود جارية ومن المنتظر عقد المزيد من الاجتماعات.

إن حكومة الوحدة الوطنية تمر بلحظة حاسمة الأهمية. ويجب إيجاد سبيل للمضي قدما من خلال التوافق الواقعي والمرن، وإظهار الحنكة السياسية الحقيقية. ويتعين على الزعيمين التوصل إلى حل من شأنه أن يتيح اضطلاع الحكومة بمهامها بفاعلية في الأجلين القصير والطويل. إن أفغانستان ليس بوسعها تحمل عدم الاستقرار السياسي. ويجب أن يبرهن الزعيمان لشعب أفغانستان والمجتمع الدولي أنهما قادران على الحكم بفعالية.

وإذ تقترب الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي لعام ٢٠١٤ الذي أنشأ حكومة الوحدة الوطنية، عارضت المعارضة السياسية بشكل متزايد شرعية الحكومة. ولا بد أن تحرز الخطة السياسية تقدما بصورة بناءة، ويجب الحفاظ على الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات. وتوقيع الرئيس مؤخرا على المرسوم التشريعي بشأن الإصلاح الانتخابي تطور بناء في ذلك الصدد. والمجتمع الدولي ملتزم التزاما راسخا بدعم حكومة الوحدة الوطنية وسيطمئن باستمرار الاستقرار وفعاليته.

إن إحلال السلام في أفغانستان أمر ضروري. فبدون السلام سيواصل الأفغان المعاناة ولن يتحقق النمو الاقتصادي والرخاء. ولم تظهر حركة طالبان صراحة التزاما واضحا بعملية السلام بالرغم من العديد من عروض المشاركة التي قدمها الرئيس غاني والمجتمع الدولي.

وقد أظهر القتال المكثف الذي جرى هذا الصيف النزاع على أنه حلقة لا نهاية لها من المكاسب والانتكاسات، من التدمير بدلا من التنمية، ومن المعاناة المستمرة للمدنيين الأفغان. ويحدوني أمل وطيد، مع قدوم الشتاء وتباطؤ وتيرة النزاع، أن تبدي حركة الطالبان استعدادها للدخول في محادثات مع الحكومة الأفغانية.

والاتفاق الذي يجري التفاوض بشأنه بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي يبين أن الحكومة صادقة بشأن المفاوضات. وتبين التجربة أن عمليات السلام يمكن أن تستغرق شهورا وسنوات. وينبغي اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الحكومة وحركة الطالبان من أجل إعداد الطريق لإجراء محادثات موضوعية. فكلما عجلنا ببدء العملية، قلت معاناة الأفغان. ولذلك أود أن أحث كلا الجانبين على العمل معا لإيجاد سلام دائم في أفغانستان.

وأمام أفغانستان فرصة للاستفادة من الإنجازات التي تحققت في السنوات ال ١٥ الماضية للمضي صوب الاستقرار

والاعتماد على الذات. وفي ظل حكومة فعالة ودعم المجتمع الدولي المستمر، تتمتع أفغانستان بمقومات النجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أصدر البيان التالي نصه بالنيابة عنهم:

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لحكومة أفغانستان، قبل انعقاد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي سينظم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ويشارك في استضافته الاتحاد الأوروبي وحكومة أفغانستان، ويدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى مواصلة جهودهم المدنية والإنمائية المبذولة لمساعدة حكومة وشعب أفغانستان على نحو يتسق مع إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة وفي ظل اضطلاع أفغانستان بالقيادة وتولي مقاليد الأمور.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التقدم الذي أحرزته أفغانستان ويدعو جميع الكيانات السياسية إلى العمل معا لتحقيق مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان بالسلام والازدهار.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان وإدانته للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما يشمل شبكة حقاني وكذلك تنظيم القاعدة والأشخاص المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسائر الجماعات المسلحة غير القانونية وعن دعمه لحكومة أفغانستان، وعلى وجه الخصوص لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مهمتها الرامية إلى بسط الأمن في بلدها وفي كفاحها ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

”ويعيد مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه لتنفيذ عملية سلام ومصالحة تتولى أفغانستان قيادتها وتمسك بزمامها بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، ويدعو جميع الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية للتعاون في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن دعمه الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) وللممثل الخاص للأمين العام.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة واستقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، ويؤكد من جديد أن المستقبل أفغانستان يتوقف على بناء دولة مستقرة وآمنة ومكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية وخالية من الإرهاب والمخدرات، تقوم على أساس من سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية المتينة وعلى ضمان حقوق والتزامات المواطنين وإعمالها“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/14.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد سيكال** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئ نيوزيلندا على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الأخير (S/2016/768) بشأن الحالة في بلدي. ونرحب بالسفير تاداميتشي ياماموتو ممثلا خاصا جديدا للأمين العام ونشكره على إحاطته الإعلامية الأولى التي قدمها للمجلس. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب ونتمنى له كل التوفيق في مهامه الهامة للغاية.

ومنذ آخر مداولات للمجلس بشأن أفغانستان (انظر S/PV.7722) في ٢١ حزيران/يونيه، شهد البلد زيادة في

الاشتباكات المسلحة والهجمات الانتحارية وارتفاع الخسائر بين المدنيين، الأمر الذي اختبر قدرة بلدنا على الصمود ودفع عملية السلام إلى طريق مسدود. وخلال الفترة نفسها، بفضل الدعم المستمر من المجتمع الدولي، حافظنا على التقدم المطرد لتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومهنيتها واستدامتها.

وفي خضم المناقشات الديمقراطية الحيوية بوصفها سمة رئيسية للتطورات السياسية الأخيرة، تؤتي خطة الإصلاح لحكومة الوحدة الوطنية تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ ثمارها. لقد أحرزت أفغانستان تقدما في التجارة الإقليمية وترابط البنية التحتية وتدابير مكافحة الفساد والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والإصلاح القانوني واستعادة الاستدامة المالية وسلامة المالية العامة والأعمال المصرفية التجارية وتخطيط التنمية والإدماج الاجتماعي وتنمية القطاع الخاص.

وخلال هذا الصيف، شهد العالم انتشارا للإرهاب في جميع أنحاء العالم، في ظل هجمات كبيرة في نحو ٢٠ بلدا في ثلاث قارات. فمن ليبيا إلى أفغانستان والصومال والعراق واليمن وتركيا وسوريا وبنغلاديش وفرنسا ومالي وألمانيا والهند وأنغولا والكونغو وباكستان ونيجيريا والفلبين، حصدت الهجمات الإرهابية العديد من الأرواح البريئة وتسببت في أضرار هائلة. فمن الواضح أنه مع مواجهة الجماعات الإرهابية للضغوط الدولية فإنها تحاول تعزيز شبكاتها الوطيدة واللجوء إلى شن هجمات أكثر ترديا الآن وعلى نطاق واسع.

لقد شهدت أفغانستان أيضا زيادة في الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق.

قامت جماعات مرتبطة بتنظيم داعش في شهر حزيران/يونيه، بترويع القرويين في ولاية ننغرهار. وبعد أيام قليلة، استهدفت حركة طالبان مجندي شرطة جددا، خارج كابل. وفي شهر تموز/يوليه، ضربت الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش مرة أخرى، هذه المرة مظاهرة مدنية سلمية في كابل. وفي آب/أغسطس، استهدفت حركة طالبان حافلات سياحية في هرات، وتلا ذلك هجوم نفذته على طلاب جامعيين في كابل. وفي أيلول/سبتمبر، استهدفت الحركة مدنيين ومسؤولي أمن ومجموعة من مجموعات المعونة في كابل. وإجمالا، لقى ١٨٠ شخصا، معظمهم من المدنيين، حتفهم وأصيب ٤٣٥ شخصا في تلك الهجمات، ولحقت أضرار واسعة النطاق بالهياكل الأساسية. وكان من بين الضحايا عشرات الشباب الموهوبين المتعلمين والملتزمين بإعادة تأهيل بلدهم وتنميته.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، اتصلالرئيس أشرف غني برئيس أركان الجيش الباكستاني وطلب منه اتخاذ تدابير جادة وعملية ضد منظمي الهجوم على الجامعة الأمريكية في أفغانستان، في كابل. وأظهرت تلك الهجمات الوحشية على المراكز الحضرية المأهولة بالسكان، سلوك الجماعات الإرهابية الجبانة ومؤيديها، بهدف التعويض عن ما يسمى بخسائر هجوم فصل الربيع.

ولدينا أدلة على أن معظم تلك الهجمات دبرت خارج أفغانستان. وفي الأسبوع الماضي وحده صادرنا شاحنتين قاطرتين كانتا بصدد دخول أفغانستان من باكستان تحملان ٣٥٧٠٠ كيلوغرام من نترات الأمونيوم، وهي كمية أكبر بحوالي ٢٠ مرة من الكمية التي استخدمت في تفجير مدينة أوكلاهوما في عام ١٩٩٥. ولنتصور للحظة حجم الدمار، لو جرى تنفيذ تلك الهجمة، أو الهجمات، ضدنا أو ضد حلفائنا.

وانطلاقا من التجارب السابقة، ونحن نقترب من انعقاد دورة الجمعية العامة، والذكرى السنوية الثانية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، وقرب انعقاد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، قد تصعّد حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية هجماتها، لجذب الانتباه الدولي.

إن تنامي التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب في جميع أنحاء العالم دليل على أن الوتيرة الحالية لجهود مكافحة الإرهاب متراخية في أفضل الأحوال، مقارنة معحجم التهديد.

وفيما يتعلق بتجربة أفغانستان، فإن الجهود الحالية لا تزال مشتتة بطيئة وأحيانا جامدة، وظهر بأنها غير قادرة على مضاهاة تطور الإرهاب العالمي وتكتيكاته الدائمة التغير من أجل هزيمته في نهاية المطاف. وعلينا، كحتمية استراتيجية، أن نتجاوز مجرد الكلام، ونتصدى للعناصر التمكينية للإرهاب، بما في ذلك دور عناصر الدولة في تنظيم وتسهيل نمو الإرهاب. نحن بحاجة إلى استعراض حالة جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتحديد ومعالجة الثغرات في التنفيذ وتقييم ما يتعين على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة القيام به لتحقيق النتائج والاضطلاع بفعالية بولاياتها.

لقد استمرت الهجمات الوحشية لحركة طالبان في مختلف أنحاء البلد، مع التركيز بصفة خاصة على أقاليم هلمند وقندز وبكتيا. ويتمثل هدف الحركة في إنشاء موقع سياسي دائم داخل أفغانستان لمجلس شورى كويتا وقيادة حقاني.

وكان رد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية رائعا. وجرى صد هجمات متكررة نفذتها حركة طالبان وتنظيم داعش، في أنحاء مختلفة من البلد، مما يثبت أنه ليس لتلك الفصائل المتطرفة القدرة على الاحتفاظ بالأرض في أي مكان في أفغانستان. ومع ذلك، فإننا نتخذ تدابير استباقية، بدلا من مواجهة تلك الهجمات. ويسرني أن أبلغكم بأنه وفقا لخطة الحملة الوطنية لحكومتي التي مدتها خمس سنوات، والتي تركز على المصالحة والأمن والاستقرار، عززت حركة وفعالية قواتنا الأمنية، قدرة أفغانستان على الصمود أمام التحديات الأمنية الراهنة.

وللمضي قدما، يظل استمرار الدعم من جانب شركائنا الدوليين أمرا بالغ الأهمية. إننا نرحب بنتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في وارسو في شهر تموز/يوليه الماضي، وجرى خلاله تمديد بعثة الدعم الوطيد، لما بعد عام ٢٠١٦، وإعادة التأكيد على المساهمات الوطنية المستمرة للدعم المالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى غاية نهاية عام ٢٠٢٠، وتعزيز جهود شراكتنا الدائمة مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز مؤسساتنا الأمنية وكفالة تقديم الخدمات في إطار سيادة القانون. وسنواصل زيادة مساهمتنا المالية في ميزانية قوات الأمن الوطنية الأفغانية. إن تمكين المرأة سوف يستمر في جميع جوانب المجتمع الأفغاني، بما في ذلك في الخدمة في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، والعمليات السياسية، فضلا عن التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد اتخذنا التدابير اللازمة لحماية الأطفال من آثار الصراعات المسلحة وشهدنا تحقيق نتائج جيدة، قابلة للقياس.

وعلى الرغم من جهودنا وتواصلنا المستمرين في إطار مجموعة التنسيق الرباعية المعنية بعملية السلام والمصالحة في أفغانستان، فإن باكستان لم تغتنم بعد فرصة الاضطلاع بدور صانع السلام الحقيقي. ومما يستحق الاهتمام، أنه بناء على خريطة طريق المجموعة، يجب عليها أن تتخذ التدابير اللازمة ضد عناصر طالبان التي لا يمكن التوفيق بينها من أجل كسب الاعتراف الواجب للمجتمع الدولي بها كشريكة جادة وحقيقية في مكافحة الإرهاب.

ونشكر منظمة التعاون الإسلامي على تركيزها المتجدد على تعزيز السلام في أفغانستان. ونرحب بمؤتمر العلماء المقبل في مكة والمدينة، الذي سيجمع علماء المسلمين على مستوى العالم، لإدانة أعمال العنف في أفغانستان.

وسنحتفل في ٢١ أيلول/سبتمبر بالذكرى السنوية الثانية للتوقيع على اتفاق إنشاء حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان. ونحن ملتزمون بالتنفيذ التام لهذا الاتفاق. والمناقشات جارية

بين قادة حكومة الوحدة الوطنية لمعالجة الالتزامات المتأخرة المنصوص عليها في الاتفاق.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن النخبة السياسية بأكملها، بغض النظر عن خلفيتها الإثنية أو اللغوية أو موقفها السياسي، ملتزمة بالحفاظ على المصلحة الوطنية لأفغانستان، مع الدعم الكامل لقوات أمننا الوطني. إن التطورات، التي يرى البعض أنها ''توترات'' في حكومة الوحدة الوطنية، و''الضغوط المتزايدة'' من جانب جماعات المعارضة السياسية، هي جزء من الممارسة الروتينية للحوار الديمقراطي، وسمة مميزة لمجتمعنا النابض بالحيوية، حيث يعبر المواطنون عن آرائهم وفقا لحقوقهم الديمقراطية. ويصنف المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٦، أفغانستان في درجة أعلى من جميع جيرانها، ويضعها في المرتبة الرابعة بين ١٣ بلدا في جنوب ووسط آسيا، من حيث ضمان ثقافة حرية التعبير. وسنعمل على تحسين الاستقرار السياسي عن طريق الحوار السليم بشأن المسائل المعلقة.

ويسرني تسليط الضوء على الإنجازات التي حققناها خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتقود التدابير الإصلاحية الواسعة النطاق التي اتخذناها احتياجاتنا الإنمائية، وذلك للحد من الفساد، وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الشفافية. وأدى تعاوننا مع الشركاء الإقليميين إلى تنفيذ مشاريع ستحول المشهد الاقتصادي في منطقتنا من العالم. وقد شهدنا بالفعل تدشين مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع خط نقل الكهرباء بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط، واتفاق ميناء تشاباهار، وهي كلها مشاريع تمثل فرصا للتعاون الإقليمي على نطاق غير مسبوق.

واستكملنا خلال شهر آب/أغسطس، مشروع إسكان رئيسيا يتكون من ٢٠١٥ وحدة سكنية في كابل.

ويجري تنفيذ مشاريع إضافية بغية توفير أكثر من ١١ ٠٠٠ وحدة سكنية، بدعم من الصين وقطر.

وفي الأسبوع الماضي، ولأول مرة في تاريخ العلاقات الصينية – الأفغانية، حظي قطار خاص لنقل البضائع بين البلدين باستقبال رسمي في حيرتان، في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مشروع السكك الحديدية خاف – حيرات، دخل الأراضي الأفغانية قطار إيراني، مما يتيح فرصا جديدة لزيادة النشاط الاقتصادي. وهذه التطورات تجسد روح التعاون البناء من أجل المنفعة المتبادلة في منطقتنا. ونحث البلدان المجاورة الأخرى على اعتماد نهج مماثل وتجنب التدابير التي تقوض العلاقات، مثل إغلاق موانئ الدخول، والحصار التجاري، والقصف، وأنشطة البناء غير القانونية على طول جنوب شرقي إقليمنا.

ونحن نحث حكومة باكستان على اختيار طريق التعاون لتعزيز العلاقات البناءة وبناء الثقة، وهو شرط أساسي لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في بلدينا. وفي ذلك السياق، نلاحظ بارتياح الإعلان عن إنجاز المشاريع الصحية التي تمولها باكستان في أفغانستان بحلول نهاية هذا العام. وباعتبار التعاون الإقليمي وتعددية الأطراف عنصرين رئيسيين في سياستنا الخارجية، فإننا مقتنعون بأنهما محفزان على إحلال السلام وتحقيق الازدهار. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الاجتماع الثلاثي القادم بين أفغانستان والهند والولايات المتحدة، الذي سيعقد على هامش الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أن أبلغ المجلس بأن الرئيس غاني يوجد حاليا في نيودلهي في زيارة رسمية، وبأن الهند قد أعلنت للتو عن معونة أخرى بمقدار بليون دولار من أجل التنمية في أفغانستان. ونشكر الهند على إعلان التبرع هذا.

ومركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد والمجلس الأعلى للحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد يقومان بعملهما بالفعل ويستعرضان حالات الفساد الحكومي. ويجري تنشيط القطاع القضائي لدينا بمجموعة من التدابير الجريئة. فقد تم تغيير أكثر

من ٦٠٠ من القضاة، ويحاكَمُ ٦٠ من المسؤولين القضائيين بتهم الفساد والممارسات المهنية السيئة. كما أعلنا عن تعيينات جديدة وأجرينا استعراضات للأداء بغية إذكاء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة لدينا.

واقترانا بما حققناه من إنجازات اقتصادية، فإن القطاع الاجتماعي لدينا قد وصلت إلى مستويات جديدة، بتزايد تولي النساء مناصب قيادية على مختلف المستويات الحكومية. وعدد النساء في المناصب الحكومية العليا الآن أكبر مما كان في أي وقت آخر في التاريخ الأفغاني. ومن بينهن أربع وزيرات وتسع نائبات وزير، وحاكمة مقاطعة، ونائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، وعدد من كبار الدبلوماسيين في مستوى القيادة. وقد افتتحت وزارة الداخلية ست وحدات جديدة لحماية الأطفال في مراكز تجنيد الشرطة، ليصل مجموعها في البلد إلى ١٣ وحدة. ونحن ملتزمون بحماية الأطفال وحظرنا على قوات الأمن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. ونحن نعمل على وضع سياسة وطنية بشأن تخفيف الخسائر في صفوف المدنيين، ستعتمد في جميع المؤسسات الحكومية من أجل تحسين حماية مواطنينا.

غير أن عدد المشردين داخليا قد ارتفع، لا سيما في المناطق الريفية، ويعزى ذلك أساسا إلى الهجمات المستمرة من قبل حركة الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. وما زال انعدام الأمن الغذائي وانعدام الرعاية الصحية الملائمة تحديا لتلك الفئة، وتركز الحكومة مواردها على التخفيف من الأزمة. وفي إطار برنامج العودة الطوعية، تزايد عدد العائدين بصورة كبيرة. كما انخفض عدد المهاجرين الأفغان إلى أوروبا بقارنة بعام ٢٠١٥. ونحن ممتنون للأمم المتحدة والشركاء الدوليين لاستمرار تقديم المساعدة الإنسانية.

وفي مجال مكافحة المخدرات، فعلى الرغم من بعض أوجه الزيادة في إنتاج وزراعة الأفيون، فإننا نركز على استمرار جهود الاستئصال بالرغم من التحديات الأمنية. ونحن سعداء بنتائج الدورة التاسعة للفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بالسلائف، التي حددت، في جملة أمور، الخطوات المقبلة بشأن مسألة الاتجار بالسلائف.

وسيكون مؤتمر بروكسل المقبل بشأن أفغانستان فرصة لكي نبز للمجتمع العالمي إنجازاتنا التي تحققت بشق الأنفس وبعد كفاح طويل. وسيكون التركيز على الجهود الدولية والأفغانية المشتركة من أجل زيادة فعالية الدعم الدولي المستمر، وتدابير الإصلاح الأفغانية المتعددة، بما في ذلك الإدارة المالية العامة ومكافحة الفساد، فضلا عن الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار الاقتصادي. الأعمال التحضيرية للمؤتمر جارية على قدم وساق، وقد قدمنا إلى شركائنا الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان للحصول على مدخلاتهم النهائية.

وفي الختام، فإن السيناريو الأمني العالمي يشهد تغيرات كبيرة، ودور أفغانستان في مكافحة الإرهاب ما زال محوريا. لقد عانينا طويلا على أيدي المتطرفين ودفعنا ثمن باهظا للغاية بدم أبناء شعبنا وتضحياتهم في مكافحة التطرف. وحرم عدد لا يحصى من الأفغان من الوعد بمستقبل سلمي بسبب سنوات من عدم الاستقرار. بيد أن حكومة أفغانستان عملت في السنوات ال ١٥ الماضية، إلى جانب العديد من أصدقائنا الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، جاهدة على استعادة الثقة في القيم التي نعتز بها – الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع. ونتطلع إلى رؤية أعضاء المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل لتأكيد تعهداتهم بتقديم الدعم إلى أفغانستان ولإعادة التركيز على الطريق الطويل أمامنا في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وانتصار أفغانستان في هذا المجال سيكون انتصارا للعالم، وسنكون أكثر أمانا وازدهارا معا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية في نيوزيلندا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام تاداميشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية. لقد تولى السيد ياماموتو دوره في لحظة محورية لأفغانستان.

وعاشت أفغانستان في حالة حرب لفترة طويلة جدا. وفي الواقع، فإن معظم أبناء الشعب الأفغاني لا يعرفون أي شيء سوى الحرب. ونيوزيلندا تتكلم اليوم بصفتها بلدا دعم أفغانستان في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار على مدى عدة عقود، منذ انسحاب القوات السوفياتية في عام ١٩٨٩. ومنذ عام ٢٠٠١، خدم أكثر من ٥٠٠ ٣ من النيوزيلنديين في أفغانستان. وفقد بعضهم أرواحهم هناك. وقد استثمرنا الملايين من الدولارات في دعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان وتعزيز قوات الأمن لديها. وما زلنا هناك.

ومساهمة نيوزيلندا ليست سوى جزء صغير من الاستثمارات الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي في مستقبل أفغانستان خلال ال ١٥ سنة الماضية. ولكن السلام المستدام، كما سمعنا اليوم، لا يزال بعيد المنال. فحركة الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى ما زالت تشكل تهديدا وجوديا للدولة الأفغانية وتشن هجمات مروعة على المدنيين. وسيحتاج شعب أفغانستان إلى دعم الشركاء الدوليين حتى يتم إنهاء دورة الحرب والإرهاب. ولهذا السبب انضمت نيوزيلندا إلى الآخرين في وارسو في تموز/يوليه للتأكيد مجددا على دعم الأمن والاستقرار في أفغانستان. ووسعنا نطاق توفير المدربين العسكريين ليشمل أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني، ونطاق التمويل ليشمل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. واتباع أي مسار آخر عدا هذا المسار سيشكل استسلاما للإرهابيين وقبولا بفشل الدولة الأفغانية.

وفي الوقت نفسه، علمتنا التجربة أيضا أنه لا يمكن لأي قدر من الدعم الدولي في حد ذاته أن يحقق السلام في أفغانستان. وقد حان الوقت للحديث بصراحة عن الأسباب التي تجعل السلام بعيد المنال، وعما ينبغي تغييره. فمستقبل أفغانستان في نهاية المطاف في أيدي حكومتها وشعبها. وعلى مدى السنوات ال ٣٥ الماضية، ظلت أفغانستان تعاني من سوء الإدارة. وغالبا ما أعطى قادتها الأسبقية لمصالح الفئوية والشخصية على حساب رفاه شعبهم، ولجؤوا إلى الكسب غير المشروع واستخدام القوة لتحقيق أهدافهم.

وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية قبل عامين، وبرنامجها الإصلاحي، كان سبباً في أمل جديد. فقد أتاح فرصة لقادة البلاد لتنحية خلافاتهم جانباً وإنشاء حكومة خالية من المصالح الذاتية والفساد. ولكن ماذا نرى اليوم؟

اليوم نرى الرئيس والرئيس التنفيذي وقد اختلت العلاقة بينهما، إلى جانب الفشل في إجراء الإصلاحات الانتخابية الضرورية للتمكين من عقد الانتخابات البرلمانية المزمعة، مما يقوض شرعية الحكومة الحالية ويغرس بذور النزاعات الانتخابية وعدم الاستقرار في المستقبل. ونرى حكومة انقضى عامان من عمرها، ولم تشغل المناصب العليا فيها حتى الآن. ونرى مجموعة من الإصلاحات الموعودة لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد حتى لم تناقش بجدية بعد، ناهيك عن تنفيذها. وتلك إخفاقات تثير بالغ القلق. واستمرار الانقسام والخلل داخل حكومة الوحدة الوطنية يهدد التقدم الذي أحرزناه معاً خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. لذلك، وإذ يجدد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان، فإننا نكرر توقعاتنا من الحكومة في المقابل.

أولاً، نحن ننتظر من الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله تجاوز خلافاتهما والعمل معاً لما فيه خير شعبهما. كيف يمكن لحكومة لا تحاور نفسها عقد محادثات سلام مع

الآخرين؟ نتوقع تنفيذ الإصلاحات الموعودة وبذل جهود جادة للتصدي للفساد. نتوقع جهوداً ذات مصداقية لإصلاح النظام الانتخابي، وعقد الانتخابات في أقرب الآجال.

وفي حين أن احتمالات استئناف محادثات السلام قد تكون مقيدة على المدى القصير، فإن نيوزيلندا تحث الحكومة على التحضير للمشاركة في تحقيق السلام والمصالحة مع جميع الأطراف. وقد يبدو الأمر غير مستساغ، ولكن تحقيق أفغانستان مستقرة وسلمية يتوقف في نهاية المطاف على تحقيق شكل من أشكال المصالحة مع عناصر المعارضة المسلحة.

كما ندعو الدول المجاورة لأفغانستان والشركاء الدوليين إلى إبداء التزام حقيقي إزاء تلك العملية. ويجب أن يستخدم نظام جزاءات الطالبان لتهيئة بيئة يمكن أن تجرى المحادثات خلالها، وليس لعرقلتها. وعلى الحكومة الأفغانية أن تتحمل قسطاً أكبر من ملكية هذه العملية التي يمكن أن تدعم موقفها في مفاوضاتها مع المعارضة المسلحة، إذا ما أُحسِن استخدامها.

إننا نعرب عن هذه التوقعات من حكومة الوحدة الوطنية بروح الصداقة والشراكة التي يستند إليها دعم نيوزيلندا لأفغانستان خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية. وسنبقى عازمين على احترام التزامنا، إلا أن ذلك لن يفيد شعب أفغانستان حقاً إن لم تفعل حكومة الوحدة الوطنية نفس الشيء.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

**السيد أويارزون مارتشيسي** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لكم، معالي الوزير ماكولي، لموافقتكم على ترؤس جلسة مجلس الأمن هذه. وأرى أن هذا لا يعكس الأهمية التي توليها نيوزيلندا لهذا النقاش فحسب، بل هو أيضاً شعورنا المشترك، نحن أعضاء هذا المجلس، في دعمنا لأفغانستان.

أود أيضاً أن أرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السفير تاداميتشي ياماموتو، في حضوره الأول في قاعة المجلس. والممثل الخاص يمكنه أن يعول على دعم إسبانيا، وأنا على يقين من أنه يمكنه الاعتماد على ثقة مجلس الأمن.

أود أيضا، وكما أفعل عادة – وما من سبيل آخر – أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء فيه.

اليوم، اعتمدنا بياناً رئاسياً (S/PRST/2016/14) بشأن أفغانستان. وقد يبدو ذلك قولاً هيناً، لكنه يكتسي أهمية كبيرة. ويعزى ذلك، أولاً، إلى أهمية ذلك الصك. وينبغي أن نشير إلى أن المجلس لم يعتمد بياناً رئاسياً بشأن أفغانستان منذ عام ٢٠١٤. ثانياً، لأن اعتماد ذلك البيان يؤكد مرة أخرى وحدة مجلس الأمن في دعمه لأفغانستان وحكومتها ومواطنيها – وهو أمر بالغ الأهمية في هذا التوقيت. ثالثاً، لما تضمنه البيان من آجال زمنية. فلا يفصلنا سوى بضعة أسابيع عن ما سيكون بلا شك أهم لقاء دولي بشأن أفغانستان في السنوات الأخيرة. وأعني بذلك مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك المؤتمر، ستتشاطر حكومة أفغانستان مع المجتمع الدولي إطارها الوطني الجديد للسلام والتنمية، وهو استراتيجيتها الرامية إلى مواصلة العمل المتعمق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في البلاد على أساس النجاحات المشهودة التي تحققت في السنوات السابقة. ومن جانبنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، ستتاح لنا فرصة لتجديد دعمنا السياسي والمالي لتلك الجهود المبذولة لصالح الأفغان كافة.

أود الآن أن أتطرق إلى الوضع السياسي في أفغانستان، الذي تناوله الممثل الخاص، وهو أيضاً موضوع تقرير الأمين العام (S/2016/768). وإسبانيا تؤيد دعوة الأمين العام لجميع القادة السياسيين في أفغانستان للتحلي بروح المسؤولية والتعاون وإفساح مكان الصدارة للمصالح المشتركة ورفاه مواطني أفغانستان دائماً إذ يحاولون إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها البلد. ومؤتمر بروكسل الوشيك من شأنه تسليط الضوء على ضرورة تلك الوحدة وأهميتها، سواء على الطريق إلى المؤتمر نفسه أو الفترة التي تليه مباشرة.

وفضلاً عن ذلك، لا يفوتني ذكر الوضع الأمني الدقيق السائد في البلاد. وإسبانيا تدين كل أعمال الإرهاب بشدة، بغض النظر عن مبرراتها، ونكرر دعمنا لحكومة أفغانستان في معركتها ضد تلك الآفة. ولن تفلح تلك الأعمال في النيل من تصميم الشعب الأفغاني على تحقيق أفغانستان مستقرة ومزدهرة – تلك العملية التي لا شك أن المرأة الأفغانية ستدعى خلالها للقيام بدور هام. وأشكر السفير سيكال لإشارته إلى تلك المسألة في بيانه.

وكوفد يلتزم بتلك المسألة بشكل خاص، أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو لالتزامه بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ففي تموز/يوليه، قدم مع فريقه إحاطة لفريق الخبراء غير الرسمي عملاً بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وقدم لنا معلومات مفصلة وقيمة بشأن المسألة. ونرحب أيضاً بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة أفغانستان في الأشهر الأخيرة، ولا سيما اعتماد خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستراتيجيتها الوطنية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. ونشجع الحكومة على الاستثمار في تنفيذهما على نحو فعال. فالتحديات ضخمة وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولكن هذا هو المسار الصحيح.

وإننا نرحب أيضا بتحسن تدريب أفراد بعثة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالشؤون الجنسانية، واجتماع قيادة البعثة بانتظام من أجل تطوير استراتيجيتها بشأن المرأة والسلام والأمن ومتابعتها في إطار جهودها لضمان إيلاء محاوريها الأفغان أهمية أكبر لمشاركة النساء والفتيات في أفغانستان وحمايتهن. بالنسبة لإسبانيا، هذه ليست مسألة جانبية؛ بل هي مركزية. ولذلك، نرى من المهم أيضاً أن تُضمَّن معلومات استراتيجية ومصنفة بشأن المسألة في الإحاطات الإعلامية المنتظمة للمجلس وفي التقارير الدورية للأمين العام. والمناقشة القادمة بشأن البعثة، التي ستعقد تحت الرئاسة الإسبانية، ستكون فرصة سانحة لمعالجة هذه المسألة.

ولا أريد أن أختتم بياني دون التأكيد على دعم إسبانيا للجهود المبذولة من أجل عملية للسلام والمصالحة بقيادة الأفغان ولصالحهم.

ذلك هو السبيل الوحيد لضمان سلام دائم ومستقر. وتحقيقاً لتلك الغايات، فالتعاون والتنسيق من جانب جميع أصحاب المصلحة في المنطقة أمر أساسي – وهو قبل كل شيء أمر لا بديل له.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية وأن أعرب عن دعمنا الكامل للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم أفغانستان وتنسيق مساعدة المجتمع الدولي، وفقاً للولاية التي حددها القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦).

وبينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم، أود أن أثير عدة نقاط بصفتي الوطنية.

كانت هناك بعض علامات التقدم المشجعة في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها الأمة. ونرحب بجهود السلطات في مكافحة الفساد والإرهاب، ومعالجة الفجوة المالية والفقر والبطالة، على النحو المنصوص عليه في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. بيد أن التوترات السياسية الجارية بين كبار المسؤولين الأفغان حول الافتقار إلى الإصلاحات الفعالة، بما في ذلك في المجال الانتخابي، لا تنعكس بصورة طيبة على حكومة الوحدة الوطنية لأفغانستان. ويمكن أن تؤثر أيضاً على الإجراء الذي طال انتظاره للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في الشهر المقبل. وندعو القادة الأفغان إلى لم الشمل والتركيز على معالجة تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وجهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، وعلى تعزيز التنسيق بين قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون لضمان تمكنها من التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية القائمة.

إن تعزيز عملية السلام المجدية بقيادة وملكية أفغانية ينبغي أن يظل أولوية للتوصل إلى حل مستدام للنزاع المستمر منذ عقود في أفغانستان. ويؤسفنا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تُعقد أي اجتماعات لمجموعة التنسيق الرباعية لأفغانستان، وهي المكلفة بتهيئة بيئة مواتية لهذه العملية. وبالمثل، لم يحدث أي انخفاض في الأعمال العدائية، إذ رفضت حركة طالبان جميع نداءات الحكومة الأفغانية للانضمام إلى عملية السلام والمصالحة. وعلاوة على ذلك، هناك علامات مثيرة للقلق على الجمود في مفاوضات السلام لحكومة الوحدة الوطنية مع بعض الجماعات والفصائل المسلحة المعتدلة. إن استمرار هجمات الإرهابيين في جميع أنحاء البلد وتكرار الهجمات الانتحارية بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في المدن الكبرى لا يزال يوقع أعداداً كبيرة من القتلى، وهو ذو أثر سلبي على استقرار أفغانستان السياسي والاقتصادي والأمني.

ومن وجهة نظرنا، لن يحدث أي تقدم ملموس نحو تحقيق الاستقرار من دون استعداد الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى لأن تضع جانباً الخلافات وتستخدم نفوذها للتأثير على قادة طالبان بحرمانهم من الحماية وإجبار هذه الحركة على التخلي عن عدوانها ضد أفغانستان والمشاركة الجادّة في مفاوضات السلام. وينبغي أن يُركّز التعاون الإقليمي على إيجاد سبل لقطع تمويل حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية بصورة فعالة وذلك بقمع الاتجار بالمخدرات وتعزيز أمن الحدود لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر من منطقة النزاع وإليها.

وما زالت الحالة الإنسانية في أفغانستان تستحق اهتمامنا في ضوء الأعداد المتزايدة من الضحايا المدنيين، ولا سيما في أوساط النساء والأطفال، وارتفاع معدلات التشرد لأولئك الذين أجبروا على ترك بيوتهم والتماس اللجوء جراء انتهاكات حقوق الإنسان السائدة، وخاصة ضد النساء والفتيات. كما أن تجنيد طالبان للأطفال هو أيضاً مدعاة للقلق الشديد. وعلى الرغم من الإعلان عن السياسة الوطنية بشأن تخفيف الخسائر في صفوف المدنيين، يكاد عدد الهجمات على السكان المدنيين التي تُعزى إلى الجماعات المناهضة للحكومة يساوي عدد الهجمات التي تُعزى إلى القوات الوطنية الأفغانية.

وفي حين نُحيط علماً بالتطورات الإيجابية بشأن خطة المساواة بين الجنسين، ولا سيما وضع السياسات القانونية الهامة، فإننا نود أن نشدد على الحاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بوصفها خطوة حاسمة في رفع المرأة إلى مصاف الشريك الكامل والمتساوي في تهيئة مستقبل مستقر للبلد. وهذا هو أيضاً التحدي في سياق الانتخابات المقبلة.

وبالنظر إلى كل تلك الظروف، من الضروري تزويد أفغانستان بالمساعدات العسكرية والمالية المناسبة من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مواجهة التهديدات الإرهابية والاقتصادية والإنسانية وضمان مستقبل حيوي لأفغانستان. وفي أعقاب مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو، الذي تعهد بتقديم المساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٠، ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر لدعم بناء الدولة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفغانستان، بما في ذلك التعجيل بتوسيع نطاق المعونة الإنسانية لتلبية احتياجات أكثر من مليون شخص من المشردين داخلياً والعائدين.

وتنوّه أوكرانيا بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان والإسهام القيّم للمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة المشاركة بدور نشط في مساعدة أفغانستان. ومن الأهمية بمكان توفير التنسيق المناسب لتلك الجهود وتفادي الازدواجية، بما في ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للآليات القائمة للتنسيق.

ويكتسي أهميةً كبيرةً بناءُ أوجه التآزر بين المنظمات الإقليمية وزيادة التفاعل مع البلدان الشريكة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك تلك الناشئة من أفغانستان. ويمكن لشراكة أقوى مع تلك المنظمات الموجودة على الأرض في أفغانستان أن تساعدنا على تحسين توجيه أنشطتنا وتقييمها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يكتسي الدعم القيّم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن برنامجه الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة أهمية كبيرة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي التعامل مع المسائل المتعلقة بأفغانستان عبر نطاق واسع جداً من الجهات الفاعلة، مع إعادة توجيه سياسات الجهات الفاعلة في آسيا الوسطى لتجسّد على نحو أفضل المسائل المتعلقة بأفغانستان.

وباعتماد البيان الرئاسي اليوم بشأن أفغانستان (S/PRST/2016/14)، نرسل إشارة واضحة إلى الشعب الأفغاني عن الدعم الكامل من مجلس الأمن لأفغانستان في مساعيها الرامية إلى معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنمائية. ومع ذلك، من المهم أن تشرع الحكومة الأفغانية في التنفيذ الفعلي للإصلاحات الوطنية بدلاً من إصدار البيانات. وسيساعد ذلك في الحفاظ على ثقة المجتمع الدولي بأسره واستعداده لمساعدة هذا البلد في الكفاح لأجل السيادة والسلامة الإقليمية، مع إيجاد أساس متين للسلام والأمن والازدهار في كل من أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقاً.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في أفغانستان. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد والمهم. لقد أصغينا بإمعان إلى ملاحظات سفير جمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد محمود سيكال.

إن الحالة في أفغانستان، على الرغم من جميع الجهود المبذولة، لا تدعو إلى التفاؤل. ونلاحظ اتجاه التدهور في مجال الأمن. وقد اشتدت حدة القتال في مختلف أنحاء البلد. لقد أدى القضاء على زعيم حركة طالبان، الملا منصور، إلى تعزيز نفوذ الراديكاليين الذين يتعذر التوفيق بينهم، وفي المقام الأول شبكة حقاني، ولم يؤد ذلك إلا إلى تفاقم الوضع.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء انتشار نفوذ وازدياد أعداد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسعيها إلى ابتلاع جماعات معارضة مسلحة أخرى، ولا سيما في شمال البلد. وإذا لم يتم إحباط تلك العملية، فيمكن بحلول العام المقبل أن نواجه قوة مروّعة بدرجة أكبر. وفي

هذا الصدد، فوجئنا في الاتفاق على البيان الرئاسي بشأن أفغانستان (S/PRST/2016/14) الذي اعتمد اليوم، بحقيقة أن زملاءنا الأمريكيين رفضوا إدراج أي صيغة في النص بشأن التهديد المتزايد للتنظيم. وتتوقع روسيا استخداماً للقوة أكثر فاعلية من جانب الولايات المتحدة لمكافحة مقاتلي التنظيم في هذا البلد.

وإننا ندين بقوة الهجمات الإرهابية الوحشية التي ضربت كابل مراراً وغيرها من المدن الأفغانية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ونتوقع أن يُعاقَب منظمو تلك الجرائم بقسوة، وأن تتخذ السلطات الأفغانية جميع التدابير اللازمة لضمان الأمن. ونتقدم بتعازينا القلبية إلى أسر وأصدقاء القتلى ونتمنى الشفاء العاجل للضحايا.

وندعم سياسة الحكومة الأفغانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة في إحراز تقدم في عملية المفاوضات، بما في ذلك بشأن تناولنا بمرونة لمسألة إمكانية تخفيف نظام جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ضد حركة طالبان، إذا كان ذلك لا يتعارض مع المصالح الوطنية للدولة الأفغانية.

ولم تتحقق المهمة الرئيسية في عملية المصالحة، وهي اجتذاب حركة طالبان في مفاوضات السلام. ولم يتمكن شكل مجموعة التنسيق الرباعية المعني بتنظيم مفاوضات مباشرة بين كابول وحركة طالبان من إظهار أي نتائج إيجابية حتى الآن. وتظهر صورة مماثلة في المفاوضات مع الحزب الإسلامي قلب الدين، وهو الحزب الإسلامي الأفغاني المتطرف الذي يرأسه حكمتيار. وهناك احتمال ضئيل باستئناف المفاوضات المباشرة بين حركة طالبان والسلطات الأفغانية بحلول نهاية السنة.

ونرى أن المسؤولية الرئيسية عن التطورات الراهنة في مجال الأمن وتدريب الجنود الأفغان والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تقع على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، الذين لم يحققوا حتى الآن الأهداف المعلنة. كما لم تكتمل العديد من المهام التي تتناولها القوة الدولية للمساعدة الأمنية قبل حلول الصيف. ونأمل أن يؤدي الإبقاء على ٨ ٤٠٠ من الأفراد العسكريين الأمريكيين في البلد حتى بداية عام ٢٠١٧، بدلا من التخطيط السابق بعدد ٥ ٥٠٠ فرد، فضلا عن الاتفاقات المعتمدة في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو إلى حدوث تغييرات إيجابية في مجال الأمن. وفي رأينا أن مفتاح استدامة الحالة يكمن في تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها حتى يتسنى لها صون القانون والنظام في البلد بصورة مستقلة.

وبالنسبة للمخدرات التي تصنع بكميات هائلة في أفغانستان، فإنها تهدد استقرار المنطقة بأسرها وما خارجها. ويعمل تدفق المواد الأفيونية على إشعال تمويل الإرهاب بصورة كبيرة. ومن المهم بشكل خاص تكثيف جهود المجتمع الدولي في مكافحة تجارة المخدرات الأفغانية.

ونلاحظ أن هناك إدراكا متزايدا في العالم لأهمية السياق الإقليمي من أجل التسوية في أفغانستان، فضلا عن الزيادة في عدد المنابر التي تركز على هذه المسألة. ونرى أنه من المهم في أنشطة هذه المنابر أن تضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور حاسم. وفي هذا السياق، نرى أن عملية اسطنبول، التي تعرف أيضا بعملية قلب آسيا، يجب أن تولد أفكارا جديدة، بدلا من تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية التي تعمل بنجاح بالفعل.

ونحن مقتنعون بأن الجهود المبذولة في مساعدة أفغانستان يجب أن تحرز تقدما من خلال الهياكل المجربة والمختبرة في الأساس، والتي منها أولا وقبل كل شيء منظمة شنغهاي للتعاون. وكما هو معروف جيدا، فإن أفغانستان مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، وذلك منذ عام ٢٠١٥. وقد طلبت

رسميا العضوية في المنظمة، في مؤتمر قمة أوفا، في عام ٢٠١٥. ولإضفاء المزيد من الزخم على هذه العملية، فإننا نرى أنه سيكون من المفيد في هذه المرحلة إعادة إنشاء آلية فريق الاتصال بين المنظمة وأفغانستان. كما تكمن إمكانات كبيرة في تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في التعاون بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

**السيد لاميك** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الوزير، على مشاركتكم الشخصية اليوم وعلى التزامكم بهذه المسألة التي تكتسي هذا القدر من الأهمية بالنسبة لمجلس الأمن. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد تاداميشي ياماموتو، الذي أرحب به بصفته الممثل الخاص الجديد. وأظن أنه على دراية تامة بأفغانستان، وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة. وأخيرا، أود أن أشكر السفير سايكال على إحاطته الإعلامية.

إنني أيضا أؤيد مسبقا البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

ومن المهم، أولا وقبل كل شيء – حيث إننا نقترب من الذكرى السنوية الثانية لحكومة الوحدة الوطنية – أن نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الأفغانية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتؤكد فرنسا مجددا على دعمها الكامل للحكومة الأفغانية، وتشجعها على تكثيف جهودها لصالح تحقيق التنمية والاستقرار في البلد.

بيد أن دعم المجتمع الدولي لأفغانستان، عشية مؤتمر بروكسل، في سعيها لتحقيق هذا التحول يشكل أمرا أساسيا. والدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الصدد هو بطبيعة الحال مركزيا. وأود أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وترحب فرنسا بحقيقة أن المجلس قد تمكن، من خلال البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2016/14)، من تكرار رسالة التضامن والدعم تلك في سياق لا يزال هشا للغاية.

ثانيا – وإننا نشير بانتظام إلى هذه النقطة في المجلس – يجب التأكيد على أن التحديات التي تواجهها أفغانستان كل يوم لا تزال صعبة للغاية. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2016/768)، فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته القوات الأفغانية، التي أود أن أشيد بالتزامها وشجاعتها، فإن استمرار تدهور الحالة الأمنية يبعث على القلق الشديد. وتبين الهجمات الأخيرة المنسوبة إلى حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة خراسان، أو داعش، أن الحالة لا تزال هشة. وتدين فرنسا هذه الأعمال الإرهابية بأشد العبارات الممكنة، وأود، بالنيابة عن فرنسا، أن أعرب مرة أخرى عن تعازينا في تلك المآسي.

وهناك عدد من الصعوبات في المجال الاقتصادي. حيث يجب أن يجري بنشاط محاربة الاقتصاد غير القانوني، والفساد، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، لأنها تشكل جميع العقبات التي تحول دون إعادة إرساء الأمن والتنمية بشكل مستدام في أفغانستان. وينبغي تشجيع تطوير التبادل الاقتصادي مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وكما أبلغني السيد ياماموتو في وقت سابق، فإن هذا السياق الهش يجعل الحفاظ على وحدة الحكومة الأفغانية أكثر ضرورة إذا كان يتعين التصدي للتحديات. وندعو السلطات الإيرانية إلى العمل تحقيقا لتلك الغاية.

وأخيرا، ما فتئ مفهوم القيام بعملية سلام بقيادة وملكية أفغانية صحيحا أكثر من أي وقت مضى، إذ لا يمكن فرض عملية سلام من الخارج. ويجب زيادة ممارسة الضغط على حركة طالبان من جانب أولئك الذين لديهم أي تأثير عليها لتوفير كل فرصة ممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

ومن المهم أن تعمل أفغانستان عن كثب مع شركائها في المنطقة بشأن وضع خارطة طريق لتحقيق سلام مستدام. وتدعو فرنسا جميع البلدان في المنطقة إلى دعم استقرار أفغانستان بنشاط وبصورة لا لبس فيها والمساهمة على نحو إيجابي في استعادة السلام الدائم في البلد.

ويعد دعم الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أمرا حاسما اليوم، في وقت يعد فيه تدفق اللاجئين الذين طردوا من باكستان محفوفا بخطر تعريض أفغانستان حكومة وشعبا لمواجهة حالة إنسانية صعبة للغاية في الأجل القصير، ومسائل إعادة الإدماج في الأجل الطويل.

وقد كرر مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه تأكيد الدعم الدولي للأمن في أفغانستان خلال السنوات القليلة القادمة. وينبغي لمؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أن يعيد تأكيد الدعم الدولي المستمر للتنمية في إطار الالتزامات المتبادلة.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم بلدي الكامل للحكومة الأفغانية وللإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لدعم جهودها.

**السيد إبراهيم** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر لكم، السيد الوزير، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن أفغانستان. فمشاركتكم في هذه الجلسة تؤكد على التزام نيوزيلندا العميق والثابت تجاه أفغانستان وشعبها. كما أود أن أهنئ السيد ياماموتو على تعيينه في منصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما أشكره على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر سفير أفغانستان سيكال على بيانه الشامل.

وحرصا على الوقت، فإنني أعتزم أن أركز ملاحظاتي على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: المسائل السياسية والأمنية؛ وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو وتقرير الأمين العام (S/2016/768) يصوران بوضوح التحديات المستمرة في أفغانستان، وخصوصا على الصعيد الأمني. وعلى الرغم من ذلك، يشجعنا أن أفغانستان لا تزال تظهر القدرة على الصمود في مواجهة التحديات وتحقيق تقدم مطرد صوب استعادة السلام وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في ملء الوظائف التنفيذية الرئيسية، والطريقة الشاملة التي تمت بها هذه المهمة.

ومن الجدير بالثناء أيضا التزام الحكومة والجهود الجارية لإجراء الانتخابات البرلمانية والانتخابات على مستوى المقاطعات. ومن التطورات المشجعة الأخرى مختلف مبادرات السلام المحلية، ولا سيما اعتماد ممثلي الحكومات المؤقتة والمجتمع المدني قرارات في ٢٠ تموز/يوليه، والتزامهم بالعمل صوب تحقيق السلام في المقاطعات.

إن التقدم التدريجي المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة الإصلاح خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي زيادة تشجيعه ودعمه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن الحالة الأمنية شديدة التقلب في أفغانستان، ولا سيما استمرار العمليات الهجومية المتطورة لحركة طالبان، مما يتسبب في زعزعة الاستقرار في العديد من مراكز المقاطعات، لا تزال مثيرة للقلق. إن التقرير نصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن حماية المدنيين، الذي سجل ٥١٦٦ إصابة في صفوف المدنيين في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، يبرز بوضوح خطورة الحالة. يمثل هذا الرقم أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين سجلته البعثة

في تقرير منتصف السنة منذ عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بذلك الرقم المرتفع ارتفاعا غير مقبول، يساورنا شديد القلق إزاء الزيادة الكبيرة في أعداد الضحايا من الأطفال، التي سجلت ٣٨٨ قتيلا وأكثر من ١ ٠٠٠ إصابة، بما يمثل زيادة نسبتها ١٨ في المائة مقارنة مع الدورة السابقة في عام ٢٠١٥.

وتفشي استخدام الأطفال في القتال، لا سيما من جانب طالبان، أمر فظيع ويجب إدانته بشدة من جانب المجلس. كما أننا نشجب وندين الاستهداف المتعمد لمرافق التعليم والصحة، مما أدى إلى خسائر في الأرواح، لا سيما الأطفال. ويجب مساءلة طالبان وغيرها من الجناة المسؤولين عن التسبب في هذا الحجم الهائل من الموت والدمار. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزامها بكفالة سلامة وأمن ورفاه جميع الأطفال في البلد.

وفي ملاحظة ذات صلة، تتطلع ماليزيا إلى انتهاء الحكومة من وضع اللمسات الأخيرة على سياستها الوطنية بشأن تخفيف الخسائر في صفوف المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصدار توجيهات إلى قوات الأمن، تحظر استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وافتتاح ست وحدات جديدة لحماية الأطفال في مراكز تجنيد عناصر الشرطة، وإخراج الأطفال من مرافق احتجاز البالغين، والخطوات المتخذة لضمان حقوق الأطفال المحتجزين بناء على تهم تتعلق بالأمن القومي، تشكل جميعا تطورات إيجابية من شأنها أن تسهم في السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل. ويحدونا الأمل في أن يسفر تنفيذ تلك التوجيهات والتدابير الأخرى ذات الصلة عن تحسينات ملموسة وإيجابية في الحالة الأمنية في أفغانستان.

إن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر أساسي لاستقرار أفغانستان في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، نشيد ونرحب بانضمام أفغانستان كعضو كامل العضوية إلى منظمة التجارة العالمية. وإلى جانب التعاون المستمر مع الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول، فإننا نعتقد أن عضوية أفغانستان في منظمة التجارة العالمية ستفتح الأبواب وتعزز الآفاق أمام المزيد من الأنشطة الاقتصادية التي ستزيد من تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبها.

إن التزام وجهود حكومة أفغانستان لتحسين الحوكمة وعملية الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ والإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان خطوات هامة نحو ضمان الاستدامة الاقتصادية للبلد في الأجل الطويل. ويجب أن يحظى هذا بدعم المجتمع الدولي. ونحن نتطلع إلى مؤتمر بروكسل المقبل بشأن أفغانستان، الذي سيتيح فرصا للشركاء لتكملة جهود البلد لإعادة الإعمار والتنمية والمساعدة فيها.

وفي حين أننا نتفق في الرأي على أن تقدما كبيرا تحقق في أفغانستان خلال الـ ١٥ سنة الماضية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تهدد بعكس اتجاه هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وخلال هذه الفترة الحرجة، ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بروح التعاون من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الدائم. وأختتم بياني بالتأكيد من جديد على دعمنا الكامل لالتزام حكومة أفغانستان والدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والسلطات من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

**السيد أبو العطا** (مصر): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الهامة التي قدمها في أعقاب صدور التقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2016/768). وكذلك على جهوده النشطة منذ توليه مهام

منصبه الجديد. ما يجعلنا نثق في استمرار الدعم الفعال لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان واستمرار تناوله من خلال الدور المحوري لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة.

وأود، السيد الرئيس، أن أهنئ الحكومة الأفغانية، أولا، على الجهود التي تقوم بها لاستكمال بناء مؤسساتها الوطنية من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها، وفي مقدمتها التحديات الأمنية وحربها ضد الإرهاب. كما نؤكد، من منطلق العلاقة الوطيدة والروابط التاريخية التي تجمع بين مصر وأفغانستان، على أهمية توحد القوى السياسية الأفغانية من أجل دعم الدولة وحكومة الوحدة الوطنية. خاصة وأن آفة الإرهاب لن تفرق بين تيار وآخر من ضمن تلك القوى، وإنما يتضرر منه الجميع، بل ويمتد تأثيره لكامل إقليم آسيا الوسطى وحتى الشرق الأوسط.

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي نحن بصدده، إلى ما يشعر به المجتمع الدولي بأسره من تزايد الخطر بسبب تنامي وجود تنظيم داعش الإرهابي داخل أفغانستان تحت مسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خارسان، حيث يستمر هذا التنظيم الإرهابي في القيام بعملياته الإرهابية التي شهدناها خلال الفترة الماضية، رغم الضربات التي يتلقاها من القوات الأفغانية بدعم دولي، والتي طالت مؤخرا زعيم التنظيم. ودعوني أعيد التأكيد على أهمية مكافحة التنظيم ومحاربته واستئصاله أينما وجد في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتستمر مصر في التعاون مع الجانب الأفغاني من خلال الدورات التدريبية في المجالات الاستراتيجية، سواء للجيش أو الشرطة الأفغانية، وذلك من خلال آلية الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وهو التعاون القائم منذ عام ٢٠٠٧. ونأمل في العمل على تكريس برامج التعاون الثلاثي في هذا المجال الحيوي، حيث تقوم الأطراف المانحة بتوفير التمويل اللازم لتغطية تكاليف تلك الدورات المتخصصة ذات الأهمية الكبرى. كما يشمل التعاون بين مصر أفغانستان مسائل أخرى ذات أهمية، مثل مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية. كما يضطلع الأزهر الشريف بدور ريادي لنشر الفكر الإسلامي المستنير ومفاهيم الاعتدال والوسطية ونبذ العنف في أفغانستان.

السيد الرئيس، تساند مصر جميع المبادرات الهادفة لدعم الاقتصاد الأفغاني وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في منطقة وسط آسيا، وخاصة لما لأفغانستان من موقع جغرافي حيوي يربط بين جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط، ونأمل أن يكون من شأن التطورات الاقتصادية في الإقليم، وفي مقدمتها مشروع إنشاء خط لأنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل الطاقة الكهربائية لوسط وجنوب آسيا وافتتاح سد الصداقة الأفغاني الهندي، الارتقاء بالأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني والإسهام في إرساء الاستقرار.

ومن جانب آخر، ما زال الاتجار بالمواد المخدرة يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في أفغانستان ودول الإقليم الأخرى. وبينما نحث الحكومة الأفغانية على الاستمرار في جهود المواجهة، نؤكد كذلك على أهمية التنسيق الوثيق على المستويين الإقليمي والدولي مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي ذات صلة مباشرة بجهودنا في مكافحة تمويل الإرهاب والميليشيات المسلحة. وختاما، السيد الرئيس، تؤمن مصر بأهمية دعم جهود تنمية المجتمع الأفغاني والإسهام في برامج إنشاء وإعادة تأهيل البنية التحتية لدعم التنمية المستدامة في أفغانستان. ويأتي من هذا المنطلق، حرصنا على تلبية الدعوة للمشاركة في مؤتمر بروكسل حول أفغانستان، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الحرص

على المساهمة النشطة في إطار وضعيتنا كدولة داعمة لمبادرة عملية قلب آسيا – اسطنبول.

**السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وخاصة تركيزه على الفرص والأمل.

وترحب الولايات المتحدة بتعيينه وتشكره وفريقه على التزامهم المستمر بالشعب الأفغاني. كما أشكر معالي وزير الخارجية السيد ماكولي على رئاسة هذه الجلسة وعلى التزام نيوزيلندا بدعم أفغانستان، بما في ذلك من خلال إسهام بلدكم بأفراد لتدريب قوات الأمن الأفغانية. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على تلاوة البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم S/PRST/2016/14، والذي نعتقد أنه يجسد بدقة الحقائق في الميدان، وخصوصا فيما يتعلق بالأمن والإرهاب.

كما نعلم جميعا، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات جسيمة. ولكنه ليس وقت انسحاب المجتمع الدولي من أفغانستان. بل على العكس من ذلك، يجب علينا أن نواصل العمل مع الحكومة الأفغانية وجيرانها للنهوض بمستقبل أكثر أمنا وازدهارا وشمولا للشعب الأفغاني. وأود أن أشير إلى ثلاثة سبل أساسية يمكننا أن نفعل ذلك من خلالها.

أولا، يمكننا أن نضاعف التزامنا بأمن أفغانستان. فالولايات المتحدة تدين الهجمات المتزايدة هذا العام التي شنتها حركة طالبان ضد المدنيين والعاملين في المجال الأنشطة الإنسانية والحكومة. لقد أوضح جمع البيانات الدقيق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الخسائر الهائلة التي تكبدها المدنيون في أفغانستان جراء العنف. ووفقا لبعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، قتل أو أصيب ٥١٦٦ مدنيا في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، وهو أعلى رقم في ستة أشهر منذ عام ٢٠٠٩. إن الأطفال في أفغانستان من بين أشد الفئات ضعفا، كما أشار الممثل الخاص ياماموتو للتو. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من هذا العام قتل أو جرح ١٥٠٩ أطفال. وخلف تلك الإحصاءات بالطبع أسر مدمرة ومفككة تركت لتتكبد معاناة تمتد عبر الأجيال.

فمثلا محمد حسن البالغ من العمر ٢٥ عاما وهو عامل بناء قتل في ٢٣ تموز/يوليه في هجوم انتحاري شنه تنظيم الدولة الإسلامية ضد متظاهري هزارة السلميين في كابل. وحينما كان محمد طفلا، حسب رواية أحد أفراد أسرته، فقد أباه على يد الحكومة الشيوعية السابقة في أفغانستان. ويترك مقتل محمد وراءه ابنه البالغ من العمر ٥ سنوات ورضيعة، جيل أفغاني آخر حرم فجأة من أباه جراء العنف. وكما ذكر السفير سايكل لقد شهد العالم قبل بضعة أسابيع وحشية حركة طالبان خلال الهجوم الذي شن على الجامعة الأمريكية في أفغانستان، وأسفر عن مقتل ١٣ شخصا وإصابة نحو ٥٠ آخرين. وتتقدم الولايات المتحدة بأصدق التعازي إلى أسر الضحايا. وكان من بين القتلى محاضر في القانون يدعى نقيب أحمد خبولواك. كطالب في جامعة ننغكرهار، أنهي دراسته وحصل على المركز الأول في صفه وتوجه إلى الدراسة هنا في الولايات المتحدة في كلية الحقوق بجامعة ستانفورد حيث عمل كباحث زائر في مشروع التعليم القانوني في أفغانستان وفي جامعة أولد دومينيون. وكان على وشك البدء في برنامج لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أكسفورد. عاد نقيب إلى بلده للمساعدة لأنه يؤمن ببلده، لكنه الآن قد رحل عن الحياة. ووفقا للتقارير، أبلغت السلطات أسرته أنه توفي أثناء محاولته مساعدة طلابه على الفرار من الهجوم.

يجب علينا جميعا تكثيف جهودنا الرامية إلى مساعدة أفغانستان ووضع حد لهذه الآفة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة قوات الأمن الأفغانية على الاستجابة لتلك الهجمات ومكافحة الجماعات الإرهابية. ولذلك أعلن الرئيس أوباما

استمرار وجود ما يقرب من ٨٤٠٠ جندي أمريكي في أفغانستان حتى عام ٢٠١٧. وكما قال الرئيس أوباما،

”من مصلحة أمننا القومي أن نمنح شركاءنا الأفغان خير فرصة للنجاح.“

وفي الأسابيع الأخيرة، قامت الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية الأفغانية بعمليات هجومية في جميع أنحاء البلد واستعادت السيطرة حتى الآن على مدن رئيسية في موسم القتال الحالي. ومع ذلك، سيستغرق الأمر سنوات حتى تتمكن القوات الأمنية الأفغانية وحدها من مكافحة الجماعات الإرهابية. وهذا هو السبب في أن الحلفاء والشركاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أعادوا الالتزام بوارسو في تموز/يوليه بمساعدة أفغانستان على تطوير قدرات قواتها الأمنية حتى عام ٢٠٢٠. ويمكن للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة على إنهاء النزاع وتمكين الخفض التدريجي المسؤول بالمساعدة على إطلاق عملية السلام والمصالحة فيما بين الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان وسائر الجماعات المسلحة. وتستحق الحكومة الأفغانية التقدير لعملها على تعزيز تلك العملية، وتواصل الولايات المتحدة استكشاف كل السبل المتاحة لإعادة حركة طالبان إلى الطاولة. وما زلنا على استعداد لاستكشاف الفرص الجديدة لتعزيز التعاون الإقليمي ما أن تبدأ مفاوضات السلام. ونحن نشجع جيران أفغانستان تحديدا على دعم الحكومة الأفغانية في سعيها إلى تسوية عن طريق التفاوض. إن تعزيز السلام يعني أيضا أن تعمل جميع البلدان للقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين والمقاتلين.

ويتمثل أحد نتائج انعدام الأمن في أفغانستان بتحدي التشرد الداخلي. ومنذ أوائل تموز/يوليه حدثت زيادة حادة في عودة اللاجئين والأفغان الذين لا يحملون وثائق قانونية إلى أفغانستان. ويساورنا القلق من أن بعض من هذه العودة غير طوعية. وبدلا من ذلك، يعود اللاجئون والأفغان الذين لا يحملون الوثائق القانونية بسبب المضايقات والمشاكل مع المجتمعات المحلية في الخارج وغياب فرص الاعتماد على الذات. يجب على جيران أفغانستان الحفاظ على التزاماتها بكفالة العودة الطوعية والآمنة. كما نشجع الشركاء للنظر في تمويل النداء العاجل للتخفيف من معاناة اللاجئين الذي أصدرته الأمم المتحدة لتوها حيث تبلغ قيمته ١٥٢ مليون دولار، والذي تستعرضه الولايات المتحدة الآن.

ثانيا، إن معالجة التحديات الأمنية في أفغانستان تتطلب منا جميعا أن نستثمر في تعزيز الاستقرار السياسي في البلد. وبالطبع جعلت التوترات بين الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله تحقيق ذلك الهدف أكثر صعوبة. ولكن إقامة علاقة عمل أكثر فعالية بين الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله كانت دائما جهدا صعبا. وبالرغم من خلافاتهما يظل الزعيمان ملتزمين برؤية مستقبل أكثر أمنا وازدهارا وشمولا للجميع في البلد. ودخل الزعيمان في اتفاق سياسي لبلوغ أهداف معينة. وعلى الزعيمين في أفغانستان التوصل إلى تحديد ترتيبات حكمهما. ويجب أن يظلا منخرطين ويضعا مصالح أفغانستان في المقام الأول.

وحينما يفعلان ذلك سنرى أنه من الممكن إحراز تقدم. ويجب الإشادة بالرئيس غني وبحكومة الوحدة الوطنية على اتخاذ خطوات لاستئصال الفساد. لقد عملت الحكومة على إعادة فتح القضايا الجنائية ضد الأشخاص الذين سرقوا أموالا من الشعب الأفغاني وإعفاء القضاة الفاسدين وغيرهم من الموظفين الحكوميين وإنشاء المجلس الأعلى للحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، كما ذكر السفير سايكل. وفي وقت سابق من هذا الصيف، افتتحت الحكومة مركزا جديدا للعدالة الجنائية ومكافحة الفساد يهدف إلى حماية المحققين والمدعين العامين والقضاة من الضغوط السياسية في قضايا الفساد الحساسة. وإن نفذ المركز سياسته بالكامل سيكون ذلك خطوة هامة نحو مكافحة الإفلات من العقاب. وعلينا

أن نشجع الحكومة الأفغانية على بذل جهود مماثلة من أجل حل المسائل الملحة الأخرى، مثل الإصلاح الانتخابي ومتابعة التزاماتها بالإصلاح.

ثالثا، انتقل إلى التنمية في أفغانستان، حي إن لأعضاء مجلس الأمن مصلحة مشتركة قوية في كفالة وجود الظروف الاقتصادية الملائمة لتعزيز الاستقرار. لهذا نحث البلدان على المشاركة وتقديم تعهدات ملموسة للمساعدات الإنمائية في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المقرر عقده في الشهر المقبل. سيحدد المؤتمر مستقبل المساعدات الدولية خلال السنوات الأربع القادمة حتى عام ٢٠٢٠. وندرك أن الحكومات قد قدمت بالفعل تعهدات سخية للحفاظ على تقديم المساعدة الأمنية إلى أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود بوارسو في تموز/يوليه. ولكن المساعدة الأمنية لا تكفي. فتحقيق الاستقرار في أفغانستان يتطلب منا تجديد التزامنا بمعالجة الحاجة الماسة إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. وسيتطلب من الحكومة الأفغانية تجديد التزامها باتخاذ الإصلاحات اللازمة للاستثمارات الدولية في هذه القطاعات لتحقيق النمو الاقتصادي. وأي انخفاض حاد في المساعدات سيعرض للخطر المكاسب التي حققها الأفغان طوال السنوات ال ١٥ الماضية. لا يمكن لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي أن ينسوا أن أمن أفغانستان هو أمننا. لقد كان ذلك صحيحا عام ٢٠٠١ وسيظل حقيقة اليوم. فحينما نلتزم بأفغانستان أكثر استقرارا، نلتزم بأفغانستان لن تكون أبدا مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب.

وهناك العديد من الأفغان الملتزمين بتحقيق مستقبل أفضل. لقد كان سامي سرواري أحدهم، وهو طالب شاب بدأ كطالب في السنة الأولى في الجامعة الأمريكية في أفغانستان هذا العام. كان سامي سرواري موسيقيا موهوبا جدا إذ حصل على منحة دراسية، وحتى أنه عزف في مركز كيندي بواشنطن العاصمة عام ٢٠١٣. مثل العديد من الطلاب الذين يصلون الحرم الجامعي هذا الخريف، تطلع سامي إلى هذا الفصل الجديد في حياته.

وعلى موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، إنضم سامي إلى قائمة المعجبين بصفحة الجامعة الأمريكية في أفغانستان، وكتب عليها ”لقد انضممت إليها، وأتطلع لمستقبل جميل ومشرق“. وتوفي بعد وقت قصير عندما هاجم الإرهابيون سكنه الجامعي.

ولكن رؤية سامي هي التي يجب أن تحفزنا اليوم هنا. ومن خلال دعمنا المستمر، سوف نواصل العمل من أجل تحقيق أفغانستان أكثر استقرارا وديمقراطية وحرية، وهو مستقبل يرغب العديد من الشبان الأفغان مثل سامي في بنائه.

**السيد لوكاس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب سيدي الوزير، بترؤسكم لهذه المناقشة، واعتمادكم البيان الرئاسي (S/PRST/2016/14) الذي أدليتم به، باسم مجلس الأمن كدليل على التزام المجلس ودعمه لأفغانستان. كما نرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تدميشي يامامتو. ونشكره على إحاطته الإعلامية، ونعرب عن الثناء والدعم لبعثة الأمم المتحدة وموظفيها، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية.

وبعد مرور سنتين على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية، لا تزال الحالة في أفغانستان متقلبة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المسجل خلال السنوات الـ ١٥ الماضية والجهود الصادقة التي بذلتها الحكومة من أجل المضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ومن بين التحديات الكثيرة التي تواجه البلد، تظل مكافحة الفقر، وتنفيذ الإصلاحات السياسية، وتحديدا النظام الانتخابي، والحالة الأمنية، مصدر قلق بالغ. ويتطلب

التصدي لتلك التحديات وحدة في قيادة البلد، والتعاون وروح التوافق، بغية تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، على نحو يصب في مصلحة الشعب الأفغاني.

ومما يثير القلق البالغ أيضا الحالة المتزايدة التقلب في البلد، واستمرار التحديات الأمنية والضغوط المتزايدة من المعارضة السياسية، التي يصفها سفير أفغانستان بأنها ”جزء من عملية روتينية للنقاش الديمقراطي، وسمة على حيوية المجتمع، حيث يعبر المواطنون عن آرائهم وفقا لحقوقهم الديمقراطية“. ويمثل ذلك تقدما ملحوظا في التطور السياسي لأفغانستان، ويجب استدامته وتعزيزه.

ولم تتحسن الحالة الأمنية على خلفية انخراط قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في محاربة حركة طالبان. ويشكل استمرار أعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون، بما في ذلك تنظيم داعش، والتفجيرات الانتحارية وغيرها من أشكال العنف، الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع أعداد الإصابات في صفوف المدنيين.

ويعطي التقرير النصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان، الصادر في شهر تموز/يوليه، صورة قاتمة عن عدد الإصابات بين المدنيين من ضحايا الصراع. ويتطلب القتل العشوائي للمدنيين إدانة قوية من جانبنا، ونحث مرة أخرى جميع أطراف النزاع على احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ونشيد بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي، المتخذ في مؤتمر القمة الذي عقد في وارسو، والذي أضفى خلاله الأعضاء والمساهمون في بعثة الدعم الوطيد، الطابع الرسمي على الاتفاق المتعلق باستمرار البعثة في أفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٦، وهو قرار حاسم بالنظر إلى زيادة حدة الصراع في البلد. ومن المفهوم على نطاق واسع أن استمرار الاستقرار والازدهار في أفغانستان يعتمد على المصالحة الوطنية القائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون الإقليمي والدولي، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. وتعد جهود الحكومة الأفغانية الرامية للتواصل مع البلدان المجاورة لها والوفاء بالتزاماتها الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسألتين الأمنية والاقتصادية، جهودا جديرة بالثناء، فضلا عن المبادرة الصينية لإجراء مناقشات بشأن تدابير مكافحة الإرهاب في سياق آلية التعاون والتنسيق التابعة للمجموعة الرباعية، التي تضم أفغانستان وباكستان وطاجيكستان، وأسفرت عن تعهد تلك البلدان بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك إدارة الحدود.

ويعتبر انعدام الأمن والتمييز العميق الجذور ضد المرأة، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، أمرا غير مقبول على الإطلاق. ونحيط علما بالبيان الذي أدلى به سفير أفغانستان وأشار فيه إلى أن المرأة تتولى

> ”بشكل متزايد مناصب قيادية على مختلف المستويات الحكومية. ويوجد المزيد من النساء في المناصب الحكومية العليا الآن أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الأفغاني“.

ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الوتيرة لارجعة فيها، وأن تتولى النساء مكانة مناسبة في المجتمع الأفغاني.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة، لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والموافقة على الاستراتيجية وخطة العمل بشأن القضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ونشجع الحكومة الأفغانية على التنفيذ الفعال للتدابير المنصوص عليها في خطة تمكين المرأة من ممارسة حقوقها المشروعة وضمان حمايتها.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا للحكومة الأفغانية في هذا الكفاح الصعب للغاية ضد قوى الشر والظلام. إن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي سيعقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وينظمه الاتحاد الأوروبي وحكومة أفغانستان، يدل على تصميم المجتمع الدولي على متابعة الجهود الرامية إلى مساعدة حكومة وشعب أفغانستان على نحو متسق، من أجل تعزيز الاعتماد على الذات والمساءلة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان، آخذا في الاعتبار حقيقة أن مستقبل البلد يعتمد على بناء دولة مستقرة وآمنة ومزدهرة اقتصاديا، وخالية من الإرهاب والشبكات الإجرامية، ولديها مؤسسات ديمقراطية موثوق بها تضمن حقوق وواجبات جميع المواطنين الأفغان.

**السيد بيرموديث** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة النيوزيلندية على عقد هذه المناقشة في إطار برنامج عملها وأن أشكر الوزير ماكولي على ترؤسه جلستنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر السفيرين يامامتو وسيكال، على التوالي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أولا، أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السفير تدمشي يامامتو، وأتمنى له كل النجاح في عمله. ونشكر أيضا جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان على تفانيهم، ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لاضطلاعها بولايتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتود أوروغواي أيضا التنويه بما قام به وفد إسبانيا للإعداد والتفاوض بشأن البيان الرئاسي (S/PRST/2016/14) الذي اعتمدناه منذ لحظات اليوم. وتكرر أوروغواي دعمها لحكومة أفغانستان، وتشجعها على مواصلة جهودها الرامية لتحقيق السلام الدائم القائم على السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. ولا يزال عدم الاستقرار وانعدام الأمن السائدة في البلد، يتطلب الدعم المستمر للمجتمع الدولي، للتغلب على العقبات التي يواجهها في المجالين السياسي والأمني، ولها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية. إننا نشجب حقيقة أن الانقسامات السياسية التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية قد عرضت للاختبار حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، ندعو سلطات البلد للتحرك من خلال القيادة اللازمة من أجل التوصل إلى اتفاق سيتيح تحقيق الاستقرار، ويمكّن من القيام بالإصلاحات ذات الصلة، على نحو يصب في مصلحة الشعب الأفغاني. وسيكون التضامن الدولي ضروريا أيضا لتحقيق تلك الغاية.

وفي السياق نفسه، ندعو إلى بذل جهود متواصلة لإجراء المحادثات المباشرة بين الحكومة وحركة طالبان التي من شأنها أن تهيئ الظروف المفضية إلى السلام في أفغانستان.

وسيكون مؤتمر بروكسل الذي سينعقد في تشرين الأول/أكتوبر بشأن أفغانستان فرصة هامة للشعب الأفغاني لمواصلة تقرير مستقبله وتحقيق تقدم فيما يتعلق بتعزيز مؤسساته، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، من بين أمور أخرى. وسيكون الدعم المقدم من البلدان الأخرى في المنطقة عاملاً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

لا يزال الشعب الأفغاني يعاني من المشاكل الأمنية وتتواصل العديد من الاشتباكات المسلحة والهجمات الانتحارية. ويؤسفنا أن النزاع قتل أو جرح ٥ ١٦٦ من المدنيين في الربع الأول من العام فقط. ولا تزال أوروغواي تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية التي لا تزال تتدهور مع تجدد عمليات التشريد الداخلي الناجمة عن النزاع والتي يفاقمها عدم إمكانية الوصول. ويؤسفنا أن العاملين في المجال الإنساني أصيبوا أو قتلوا ونشجب استمرار ورود تقارير عن تقييد إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

ويولي بلدنا أهمية خاصة لضمان سرعة وصول المعونة الإنسانية إلى مناطق النزاع، من أجل تجنب الحالات الحرجة التي تطيل معاناة السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن عرقلة المعونة الإنسانية هو انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2016/768)، فالأشخاص المشردون لا يزالون ضعفاء للغاية. لقد فاقم انعدام الأمن الغذائي ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي، من المشاكل الصحية القائمة وسوء التغذية. وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، شُرّد أكثر من ١ ١٠٠ ٠٠٠ شخص قسراً من ديارهم بسبب النزاع، منهم ٢٤٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٦ وحده. إن مستويات سوء التغذية تثير الجزع، مما يؤثر على ٢,٧ مليون شخص، بما في ذلك مليون طفل دون سن الخامسة. ولا يتسنّى سوى لـ ٣٥ في المائة فقط من الأطفال المتضررين الحصول على العناية الطبية، و ٢٥ في المائة فقط من هذه العلاجات ناجح.

وعلى هذا النحو، أصبحت حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، أمراً ملحّاً. ولهذا السبب تعتقد أوروغواي أن هناك حاجة ملحة إلى احترام حقوقهم الأساسية. وندعو إلى تعليم الأطفال واعتماد تشريعات جديدة لحظر الممارسات البغيضة مثل زواج الأطفال وباتشا بازي، المعروف أيضاً باسم رقص الغلمان.

وعلى النحو المبين في الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وفي ١١ حزيران/يونيه، أقرت الحكومة الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ المتعلقتين بالقضاء على العنف ضد المرأة. ونأمل أن تؤتي هذه الاستراتيجية ثمارها قريباً وتمكّن المرأة الأفغانية من الخروج من الركود والقهر اللذين عاشت فيهما خلال السنوات الثلاثين الماضية.

وتكرر أوروغواي دعوتها إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى والمرافق الطبية والموظفين الطبيين، المعتمد في ٣ أيار/مايو من جانب مجلس الأمن، والذي ينطبق بصفة خاصة على أفغانستان، التي يصعب على الموظفين الطبيين المسؤولين عن حملات التطعيم للسكان المدنيين العمل فيها.

وأخيراً، تود أوروغواي أن تشكر جميع موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين الإنسانيين الذين يواجهون حالات أمنية بالغة الخطورة على أساس يومي. ونحن على ثقة بأن جهودهم في تقديم المعونة إلى آلاف الأفغان المحتاجين، مع تعريض حياتهم للخطر في ظل أعمال الخطف والهجمات المستمرة، إلى جانب التدابير الحكومية الملائمة ستؤدي قريباً إلى تحسين مستويات المعيشة لجميع الأفغان.

**السيد بيسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أعرب عن امتناني للرئاسة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، الذي قدم إحاطته الأولى اليوم. وتتطلع اليابان إلى العمل معه ونحن على استعداد للمساعدة في جهوده بأي طريقة ممكنة.

وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو، فقد شهدت أفغانستان بعض التطورات الإيجابية، ولكن هناك أيضاً مجالات تتطلب المزيد من التحسين. ونرحب بجهود الإصلاح المتواصلة من طرف حكومة الوحدة الوطنية مع اقتراب انعقاد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. إن التوقعات الدولية عالية بتحقيق نتائج لمبادرات مكافحة الفساد الداعمة للتنفيذ المطرد لإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

وترحب اليابان بإنشاء الحكومة لمركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد. ومن الضروري أن يعمّق المركز الثقة بين الحكومة والمواطنين الأفغان، وكذلك بين المجتمع الدولي والحكومة، من خلال زيادة الشفافية والإصلاح.

**ومنذ المناقشة السابقة** (انظر S/PV.7722) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في حزيران/يونيه، شهدنا تطورين إيجابيين رئيسيين في القطاع الاقتصادي. الأول هو أن أفغانستان حققت العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية. وثانيهما أن صندوق النقد الدولي وافق على اتفاق التسهيل الائتماني الممدد لأفغانستان بمبلغ ٤٥ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات. وتستحق إنجازات أفغانستان في الإصلاح الاقتصادي تسليط الضوء عليها. تسعى أفغانستان إلى أن تصبح اقتصاداً موجهاً نحو التصدير، ونلاحظ أن حكومة الوحدة الوطنية تركز على زيادة الإنتاجية الزراعية. والزراعة قطاع أساسي من أجل توليد فرص العمل والدخل، وخلال السنوات القليلة الماضية، استثمرت أفغانستان في الري وإدارة المياه. وتقدّم اليابان الدعم لأفغانستان في استكشاف إمكاناتها الزراعية كجزء من جهودها نحو الاعتماد على الذات.

وللأسف، لا يوجد سوى القليل من الأخبار الطيبة عن الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان. شهدنا في ٢٣ تموز/يوليه أشد هجوم إرهابي واحد فتكاً في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، في حين أبلغت بعثة الأمم المتحدة عن العدد الأكبر من الضحايا المدنيين في فترة ستة أشهر منذ عام ٢٠٠٩. وتشعر اليابان بالقلق أيضاً إزاء استمرار عمليات الاختطاف والاغتيالات والاشتباكات العسكرية، فضلاً عن ملاحظة الأمين العام مؤخراً بأن التوترات قد ازدادت كثيراً بين الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله. إن عملية السلام أمر أساسي لأمن أفغانستان في المستقبل، ولكننا للأسف لم نر أي تقدم حقيقي في هذا المجال.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات قديم العهد يمثل مشكلة مستمرة ومؤسفة في أفغانستان. وتتدفق الأرباح من تجارة المخدرات غير المشروعة إلى حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة، مما تسبب في الكثير من النتائج السلبية. وقد دعمت اليابان، بالاشتراك مع الاتحاد الروسي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برامج تدريب على مكافحة المخدرات للشرطة من أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى على حدّ سواء، الأمر الذي يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي في آن واحد. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في معالجة تحديات المخدرات المستمرة في البلد.

واليوم، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2016/14) يعيد تأكيد دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية. وتحث اليابان بقوة الجهات الفاعلة السياسية على جميع المستويات على العمل معاً لدعم حكومة وحدة وطنية حقيقية يمكنها أن تعالج العديد من مسائل أفغانستان الصعبة. ونتطلع إلى قيادة الممثل الخاص ياماموتو في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة، ونتعهد بتقديم دعمنا المتواصل للجهود المبذولة في أفغانستان مستقبلاً.

**السيد هايكي** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية الأولى إلى مجلس الأمن، وأشكره على قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إنها لمناسبة محزنة أن نعقد هذه المناقشة بعد أيام قليلة من الذكرى السنوية الخامسة عشرة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. فأعمال الإرهاب الوحشية هذه هي التي وجهت تركيز العالم والمجلس نحو أفغانستان. وربما تلاشى هذا التركيز بعد ١٥ عاما، ولكن لا يمكن إنكار أن البلد قد حقق تحولا. غير أنه من الواضح أيضا أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات هائلة في مجال

الاستقرار والأمن. ولهذا السبب، لا تزال حكومتي، بعد ١٥ عاما، ملتزمة بتحقيق استقرار أفغانستان وتنميتها. ولهذا السبب أعلنا في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه أن المملكة المتحدة ستزيد من مساهمتها بقوات في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ولذلك السبب نحن ملتزمون بتقديم الدعم المالي المستمر إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٠.

إن الدعم الدولي وحده لن يوجد حلا للتحديات الهائلة التي تواجهها أفغانستان. وتعد وحدة الهدف والتماسك السياسي من الأمور الأساسية لتحقيق الاستقرار والأمن. ولذلك، دعونا جميعا ندعم حكومة الوحدة الوطنية ونشجعها فيما تسعى إلى تحقيق برنامجها الطموح للإصلاح. وهناك الكثير مما يتعين القيام به. فالإصلاحات الانتخابية حاسمة الأهمية لاستعادة ثقة الجماهير في المؤسسات الأفغانية. ومن الضروري بذل جهود لمكافحة الفساد من أجل تحقيق الازدهار في المستقبل. وسيمكن التغلب على الخلافات الداخلية الحكومة من تقديم خدمات أفضل للسكان عموما. ونحن ندرك أنه يجري اتخاذ خطوات نحو الإصلاح.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وبتقديم الممثل الخاص لتقرير عن هذه المسألة. وستواصل المملكة المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة الأفغانية. ويجب أن نضمن معا ألا تضيع المكاسب التاريخية، لكن هشة، الخاصة بحقوق المرأة.

وسيكون مؤتمر بروكسل المقبل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر لحظة هامة بالنسبة للحكومة لتبرهن على التزامها بالإصلاح. كما أنه لحظة أمام المجتمع الدولي ليجدد التزامه المستمر بتحقيق مستقبل أكثر استقرارا وأمنا ورخاء في أفغانستان.

ورغم أننا قد شهدنا تقدما في بعض المجالات في السنوات الأولى من عقد التحول، لا تزال هناك أمور كثيرة يتعين القيام بها. وهذا أمر يسهل علي ذكره في هذه الأجواء المريحة. تدرك حكومة بلدي جيدا التحديات التي يشكلها التراع مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة والإرهابية. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن التسوية السياسية هي الحل العملي الوحيد في الأجل الطويل، وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه التسوية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الحكومة على بذل كل جهد ممكن لإيجاد قاعدة عريضة من الدعم للمشاركة البناءة مع حركة طالبان. ولكن إلى أن يتم تأمين السلام، يجب أن تواصل قوات الأمن الأفغانية عملها الحيوي. وإنني أشيد بشجاعتها اليوم. فهي تقف في وجه حركة طالبان والجماعات الأخرى في جميع أنحاء البلد، وتدرأ الضغط في أروزكان وهلمند وقندز وأماكن أخرى، وغالبا ما يكون ثمن ذلك رهيبا. والمملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على تطوير قدراتها، ونرحب بالإجراءات القوية التي اتخذتها أفغانستان لمكافحة التهديدات الناشئة التي تمثلها الجماعات المرتبطة بداعش في شرق أفغانستان. فالتهديدات الناشئة عن تلك الجماعات حقيقية فعلا، وهناك حاجة إلى دعم دولي متحدة ردا على ذلك.

كما سيتعين على جيران أفغانستان الإقليميين، فضلا عن المجتمع الدولي، الاضطلاع بدورهم لدعم السلام. وترى حكومة بلدي أن وجود علاقة إيجابية ومتوازنة ومنصفة بين أفغانستان وباكستان تكتسي أهمية خاصة. ومن الحيوي أن يشارك كلا الجانبين مشاركة بناءة، مع التسليم في الوقت ذاته بقيود كل منهما وأهدافه. ويعد الحوار أمرا هاما، لا سيما في وقت يزداد فيه التوتر. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها حكومة بلدي إلى وجود استجابة فعالة لأزمة اللاجئين الناشئة. فقد شهدنا زيادة كبيرة في عودة اللاجئين، المتدفقين من باكستان إلى أفغانستان. وكما أبرز

الممثل الخاص، فإن أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا لم يسبق لها مثيل، وسوف تحتاج حكومة الوحدة الوطنية دعما كبيرا من المجتمع الدولي لمعالجة الاحتياجات القصيرة الأجل. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن توضع خطة عمل متفق عليها في أقرب وقت ممكن، وأن يوضع نهج طويل الأجل لمعالجة عوامل الدفع والجذب في كلا البلدين.

وبعد خمسة عشر عاما من الأحداث الرهيبة التي أدت إلى التدخل الدولي في أفغانستان، من السهل جدا التركيز على المشاكل التي لا يزال البلد يواجهها. نعم، إننا لا نزال نوعا ما ننتقل من مرحلة التوطيد والاستقرار صوب تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. ولكن لا يمكن أن يغيب عن بالنا حجم ما تحقق. ونؤمن إيمانا راسخا أن أفغانستان، مع استمرار دعمنا ومساعدتنا، ستتجاوز هذه الأوقات العصيبة لتتمتع بالسلام والرخاء الذي يعتبره الكثيرون منا أمرا مسلما به.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. ونرحب بوزير الخارجية ماكولي في مجلس الأمن ونشكره على ترؤس الجلسة في وقت سابق اليوم. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير محمود سيكال، على بيانه.

لقد بذلت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية جهودا حثيثة في الآونة الأخيرة في مجال الحفاظ على الاستقرار الوطني، وتشجيع المصالحة الوطنية، والدفع قدما بالتنمية الاقتصادية. بيد أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات خطيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وينبغي على جميع المجتمعات المحلية في أفغانستان أن تضاعف من وحدتها وتتكاتف في تعزيز إعادة الإعمار الوطني. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدته في دعم أفغانستان والضغط من أجل التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وأود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، من الحتمي أن يظل التزامنا ثابتا بالاتجاه العام للمصالحة الوطنية. فتحقيق المصالحة الوطنية هو المفتاح الرئيسي لمعالجة المشاكل التي تواجه أفغانستان. وينبغي أن تركز جميع الأطراف في أفغانستان على التنمية الوطنية ومصالح الشعب باستئناف محادثات السلام. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مضاعفة جهوده وأن يبذل أقصى ما في وسعه لدعم عملية مصالحة شاملة بقيادة أفغانية وأن يبذل جهودا حثيثة لتحقيق المصالحة في البلد.

ثانيا، من الأهمية بمكان كفالة عدم عكس مسار الحالة الأمنية في أفغانستان. فالحفاظ على الاستقرار في أفغانستان في مجال الأمن أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية والازدهار في البلد. أما النزاعات المسلحة داخل أفغانستان والأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، من بين آخرين، فتشكل تهديدا خطيرا على الأمن والاستقرار في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية في مجال بناء القدرات، بينما تعزز قدراتها المستقلة على الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب، وضمان أمن أفغانستان واستقرارها.

ثالثا، لا غنى عن مساعدة أفغانستان في تعزيز حوكمتها بلا هوادة. وينبغي في نهاية المطاف أن يحدد الأفغان أنفسهم المسائل المتعلقة بأفغانستان. وتعكف أفغانستان في الوقت الراهن على إعداد إطارها الوطني الجديد للسلام والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي تحسين القدرة الإدارية وتوطيد ثمار التعمير الوطني، على أساس الاستراتيجية الإنمائية التي يحددها الأفغان واحتياجات المساعدة المحددة للحكومة. وينبغي أن تلتزم جميع الفصائل والأحزاب السياسية في أفغانستان بترع

فتيل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور وأن تتضافر في النهوض بعملية التعمير السلمي في أفغانستان.

رابعا، من الضروري كفالة أن تؤدي عملية التنمية في أفغانستان إلى إحراز مزيد من التقدم دون تراجع. إن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر حيوي من أجل الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان.

وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع ودعم أفغانستان في الاستفادة الكاملة من مزاياها في الموارد والموقع الجغرافي والضغط من أجل إحراز تقدم في بناء الهياكل الأساسية وتعزيز التجارة والاستثمار من بين أمور أخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي له أيضا أن يعزز تطوير العلاقات الودية والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة بين أفغانستان وجيرانها، وكذلك مشاركة أفغانستان في الروابط والاتصالات والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق الاندماج الكامل في التنمية الإقليمية.

إن الصين جار وفي وصديق مخلص لأفغانستان. وتؤيد الصين عملية مصالحة في البلد يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. واضطلعت الصين بدور نشط في مختلف الآليات، مثل مجموعة التنسيق الرباعية لأفغانستان، وهي مجموعة تضم أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية سعيا إلى تهيئة بيئة خارجية مؤاتية لتحقيق المصالحة. ونحن على استعداد لربط مبادرة طريق واحد وحزام واحد الصينية باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. كما تأمل الصين في أن تواصل آليات المساعدة الدولية المعنية لصالح أفغانستان الإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان.

**السيد سيس** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشيد السنغال بعقد هذه المناقشة وسعدنا بمشاركة معالي الوزير السيد ماكولي شخصيا.

إن هذه المناقشة المعقودة في إطار النظر في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/768) قدمت لنا الفرصة للنظر في الحالة في أفغانستان، وهي مقلقة الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إحاطته الإعلامية الممتازة كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة. ويمكنه بالطبع أن يعول على دعم وفد السنغال الكامل.

ومنذ اجتماعنا الأخير هنا (انظر S/PV.7722)في هذه القاعة قبل بضعة أشهر، تم بالتأكيد إحراز بعض التقدم في أفغانستان. لكننا مضطرون إلى ملاحظة أن الحالة السياسية لا تزال هشة إلى حد ما، بينما تواصل الحالة الأمنية التدهور، في إطار تقييم الثلاثة أشهر الماضية. وقد أسفر ذلك عن عدد من الصعوبات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وكذلك على الصعيد الإنساني. ولكن، لحسن الحظ، فإن الجهود المشتركة للحكومة الأفغانية والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة، تواصل التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة المعقدة وتعطينا بصيصا من الأمل.

وفي أعقاب التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، لا تزال الحالة مقلقة تماما. على الصعيد الأمني، أودى استمرار الاشتباكات مع الطالبان وسائر الجماعات المسلحة بحياة عدد غير مسبوق من المدنيين منذ أن بدأت الأمم المتحدة إحصاء الوفيات بصورة منهجية في عام ٢٠٠٩. وقد أدى ذلك أيضا إلى العديد من الأشخاص المشردين، على النحو المبين في التقرير قيد النظر واستمرت الاشتباكات المسلحة والهجمات الانتحارية في التعاقب للأسف.

وهذه الصورة المؤسفة أكدها الهجوم الذي وقع في ٢٣ تموز/يوليه ضد مظاهرة هزارة الذي تبناه تنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة خراسان. وفي الوقت نفسه، ظلت آفاق عملية سلام محتملة مع طالبان محدودة. فعزم طالبان على مواصلة هجماتها والاستمرار في توسيع نطاق المكاسب الإقليمية لا يزال على حاله تقريبا. ومع ذلك فمن المهم أكثر من أي وقت مضى تجاوز الجمود الحالي الذي يكتنف مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وعدد من الجماعات المسلحة. وتبين أن دعم منظمة حلف شمال الأطلسي للقوات الأفغانية ضروري لإضعاف العناصر المتطرفة ودفعها للعودة إلى طاولة المفاوضات بسرعة.

إنه الوقت المناسب أيضا لتشجيع الحكومة الأفغانية في جهودها لصالح حماية النساء والأطفال في سياق انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تحدث.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية، لا تزال الحالة مقلقة على نحو متزايد في ظل زيادة عدد الأشخاص المشردين. وهنا نود أن نشيد بالمجتمع الإنساني على التزامه تجاه أفغانستان حيث يواصل عمله لمساعدة السكان المتضررين، لا سيما أكثر طبقات السكان حرمانا وضعفا، وأحيانا بالمخاطرة بحياتهم.

وفي مواجهة هذه الحالة المزعجة، ينبغي لنا أن نرحب بالدعم المستمر الذي أبداه المجتمع الدولي، بما في ذلك قوات منظمة حلف شمال الأطلسي ومواصلتها التعاون مع الحكومة الأفغانية. كما نود أن نشيد بروح التعاون والتفاهم التي سادت بين أفغانستان وباكستان في أعقاب الحوادث في حزيران/يونيه على الحدود في طورخام. ونرحب باستئناف التعاون الإقليمي في المجالات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية بين أفغانستان وشركائها، مثل الهند وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية والصين وطاجيكستان والاتحاد الروسي. ونرحب بمواصلة الحكومة الأفغانية أعمال التحضير لمؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المقرر عقده في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ووضع إطارها الوطني للسلام والتنمية. ونأمل في أن ييسر هذا المؤتمر العملية التي بدأت بهدف التوصل إلى سلام دائم وأن يعطي زخما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستتطلب دعم الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد، على نحو ما بدأت الحكومة الأفغانية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشجع حكومة أفغانستان وشركائها وجيرانها على تعزيز جهودها لصالح السلام الذي نود أن نراه دائما ومفيدا للجميع.

**السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نبدأ بياننا بشكر رئاسة نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة والوزير ماكولي على رئاستها. ونود أيضا أن نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان السيد تاداميشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية. ونرحب به ونؤيد الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها بصفته الممثل الخاص للأمين العام لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. علينا أن نبرز عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذي كان أساسيا لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان صديقنا السفير سيكال على بيانه.

إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تشعر بقلق شديد إزاء الحالة السياسية والأمنية الهشة في أفغانستان. التي تمثل تحديا كبيرا للبلد. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/768)، فإن مستويات العنف الناجمة عن حركة الطالبان وغيرها من العناصر الفاعلة غير الحكومية لها أثر كبير على السكان المدنيين الذي اضطروا للنزوح إلى مناطق أخرى من البلد من أجل تجنب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة.

لقد تضررت الحالة الأمنية بفعل العمليات العسكرية الجارية لحركة طالبان التي شنت حملة عسكرية ضد منظومة الأمن الوطنية الأفغانية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع القلق تزايد الأرقام المتعلقة بالاشتباكات المسلحة بين أيار/مايو وتموز/يوليه بنسبة ١٤,٧ في المائة. وبالمثل لا يزال النزاع المسلح في أفغانستان يؤثر على السكان المدنيين الذين يشكلون الضحايا الرئيسيين للاشتباكات المسلحة بين الأطراف. ووفقا للتقرير قتل ١ ٦٠٠ شخص وأصيب ٣ ٥٧٥ شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ٢٠٠٩.

ويذكر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أنَّ النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً من دوَّامة العنف. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، شهدنا زيادة في عمليات إعدام النساء من قِبَل أطراف فاعلة غير حكومية. ويجب أن نضيف إلى ذلك استخدام الأطفال كجنود، والخسائر المفجعة بمقتل ٢١٣ فتىً وفتاة في القتال في الميدان. وفي هذا السياق، تؤكد فترويلا مطالبتها متمرِّدي حركة طالبان بالانضمام إلى محادثات السلام بحزم. وإننا ندعم البيان الذي أدلى به الأمين العام، والذي كان موضوع تقارير إخبارية في عدة مناسبات، ومفاده أنَّ المفاوضات المباشرة بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية مدخل إلى هذه الدينامية، ولكن يجب ألاَّ تقوِّض دور المجتمع الدولي في دعم هذه المبادرات.

ونعتقد أنَّ تعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف أساسي لتوطيد السلام. لذا، فإنه من الضروري مضاعفة الجهود في هذا الاتجاه، بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود المجلس الأعلى للسلام، الذي أحرز تقدماً في برامج عمله نحو استراتيجية مصالحةٍ وطنية.

لقد تزعزع استقرار أفغانستان أيضاً بوجود ما يُسمَّى بالدولة الإسلامية، التي تشكل خلاياها الإرهابية تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، يقدِّم البيان الرئاسي S/PRST/2016/14، الذي اعتمده المجلس للتوِّ، عناصر لتلك الغاية، بموازاة إدانة الاعتداءات الإرهابية التي يقترفها ذلك التنظيم، مثل الاعتداء الأخير في كابول في تموز/يوليه الماضي، الذي قُتِل فيه مئات المدنيين بأعمال إرهابية.

وعلى المستوى السياسي، نطالب القيادة الأفغانية بالعمل نيابة عن الشعب، مسوِّية بذلك الخلافات التي تُعيق تحقيق الأهداف التي حدَّدتها حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإنجازات التي تحققت في الإصلاح الانتخابي، وننوِّه بعزم الحكومة الأفغانية توظيف مستشارين للرئيس في مجالات مختلفة، مثل التعليم والأمن والشؤون الداخلية.

وفي مجال التمكين السياسي للمرأة في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نؤكد جهود الحكومة الأفغانية في اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل بشأن إنهاء العنف ضد المرأة لفترة الأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠. وإننا ننوِّه أيضاً بالتفاعل بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسلطات ذلك البلد، لتعزيز خدمات الحماية للمرأة والقضاء على العنف ضد النساء. وإنشاء المراكز لمعالجة هذه المسألة يجسِّد التزام الحكومة الأفغانية في هذا المجال، ونحن نشجِّعها على مواصلة العمل في هذا الاتجاه. ونرحب بالتقدم المحرَز في زيادة مشاركة المرأة الأفغانية في مناصب القيادة على مختلف المستويات الحكومية.

وإننا نؤكد أنَّ تعزيز الحوار والتعاون بين أفغانستان وباكستان ضروري للمساهمة في الاستقرار في المنطقة. وتؤسفنا حقيقة كون التقرير يجسِّد مجدداً الخلافات السياسية بين البلدين. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتمَّ تجاوزها لما فيه مصلحة شعبيهما. والتحديات المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية تستدعي مزيداً من التفهم من جانب السلطات المعنية، بغية تجاوز عدم الثقة والمشاكل التي تؤثِّر عليها. ونحن نرحب بتعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان والهند وإيران، الذي يستمر بمشاريع نقلٍ وعبورٍ

ثلاثية الأطراف، من شأنها أن تيسِّر التجارة بين هذه الدول وبلدان آسيا الوسطى. والزيارات الرفيعة المستوى المستمرة إلى أفغانستان، دليل واضح على هذا التوجُّه نحو الحوار وحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك للمنطقة.

ومؤتمر بروكسل من أجل تنمية أفغانستان، المقرَّر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، سيكون ذا أهمية كبرى لتوطيد استقرارذلك البلد وأمنه وتنميته الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإننا نشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم شعب أفغانستان وحكومتها، بتوفير الموارد وبناء القدرات لتعزيز تنميتهما. وجديرٌ بالذكر أنَّ تحسين الحالة الأمنية سيؤثر إيجابياً على ديناميات البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ الاتجار بالمخدرات ما فتئ يشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار في أفغانستان. فحركة طالبان تستخدم الاتجار غير القانوني بالمخدرات لتمويل أنشطتها الإرهابية. وكما ورد في التقرير، إنَّ زراعة الخشخاش وإنتاجه قد ازدادا في البلد، والنسبة المتدنية للقضاء على المحصول عنصر مثيراً للقلق الشديد، بسبب القتال العنيف، ولا سيما في مقاطعة هلمند. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتشكيل جبهة مشتركة ضد هذه المشكلة، في إطار التعاون الإقليمي. ونؤكد أنَّ المكافحة الفعالة للمخدرات تستلزم تعاوناً دولياً، يشمل تعاون البلدان المجاورة، لمنع هذه الآفة ومكافحتها والقضاء عليها.

وأخيراً، نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها من أجل عملية سياسية كاملة وشاملة، تفضي إلى إرساء سلام ثابتٍ ودائم، لتعزيز سيطرتها على جميع أراضيها ومواردها، وتدعيم الدولة ومؤسساتها من أجل أبناء شعبها، الذين كابدوا الحرب والعنف لسنوات عديدة جداً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل أفغانستان الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

**السيد سيكال** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد سوى عرض نقطتين موجزتين.

الأولى، بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أشكر رسمياً مجلس الأمن على اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/14، في التوقيت المناسب جداً، معرِباً عن دعمه الإجماعي. الثانية، أود أن أشكر وزير خارجية نيوزيلندا، معالي السيد موراي ماكولي، على ترؤس جلسة اليوم بشأن أفغانستان. إنَّ نيوزيلندا صديقة شديدة الإخلاص لأفغانستان، وإنني موقنٌ أنَّ الوزير تكلم بصراحة شديدة في بيانه انطلاقاً من روح هذه الصداقة.

ولكن مع كل الاحترام الواجب، إنَّ المناقشة بشأن الحوكمة في كابول مسألة داخلية لأفغانستان، ونحن نتوقع من أصدقائنا وشركائنا في أرجاء العالم أن يحترموا ذلك ويدركوا حدودهم، حين يتعلق الأمر بسيادة بلدان أخرى، تماماً كما نحترم سيادة نيوزيلندا وجميع البلدان الأخرى في العالم أجمع. فالمناقشة في كابول تجري من أجل الاستقرار السياسي في أفغانستان، الذي ينبغي لشركائنا الدوليين أن يكونوا فخورين به. وسيتعيَّن علينا معالجة أي شيء قد يزعزع ذلك الاستقرار.

لقد أثبت قائدانا الوطنيان على رأس الحكومة كفاءتهما قبل سنتين، حين اتفقاً بعد سباق انتخابي طويل جداً، وأظهرا قدراً كبيراً من الحنكة السياسية في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وبالطبع، لم يكن ذلك طريقاً سهلاً، كما قلنا من البداية؛ فالمسيرة أمامنا شاقة، ولكن علينا أن نجعلها ناجحة. والطريقة الوحيدة لإنجاحها هي معالجة المسائل بدل تجاهلها. وهذا هو ما نفعله تماماً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا.

إنني أشكر ممثل أفغانستان على ملاحظته الصريحة رداً على بياني. لقد بقيت نيوزيلندا صديقاً حقيقياً لأفغانستان طوال ١٠ سنوات من الجهد والتضحية بالنفس في فترة عصيبة جداً. ومسألة استقرار حكومة أفغانستان أساسية لنجاح الجهد الدولي، ونحن نتطلع إلى العمل معها لجعل الأمور أقوى ما يمكن، للمجتمع الدولي وحكومة أفغانستان كليهما.

أستأنف الآن مهامِّي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد لامبرتيني** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد بلدي البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ويدعم البيان الذي سيُدلي به ممثل هولندا، كجزء من تعاوننا المتعلق باقتسامنا المقبل لفترة الولاية في مجلس الأمن. ونحن حالياً نحدد تعاوننا بشأن الأهداف والقيم المشتركة، انطلاقاً من الاعتقاد الراسخ بأنَّ هذا الاتفاق يوجِّه رسالة سياسية إيجابية من التعاون، بهدف التصدي للتحديات المشتركة، التي تشكِّل الحالة في أفغانستان أحدها.

وأود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الوافي بشأن الحالة في أفغانستان (S/2016/768)، وبالإعراب عن تقديرنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في هذا السيناريو المعقَّد. وإننا نرحب ترحيباً خاصاً بالممثل الخاص الجديد للأمين العام.

إنَّ التحديات التي تواجهها أفغانستان تبقى هائلة. فعلى جبهة الأمن، تشكِّل الزيادة المطَّردة في عدد الضحايا المدنيين للنزاع سبباً للقلق الشديد، والبيانات المتعلقة بالأطفال الذين قُتِلوا أو جُرِحوا تثير القلق الخاص. والحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً ازدادت تدهوراً بسبب الزيادة في عدد الأشخاص المشردين داخلياً. وإننا نُدين بشدة الاعتداءات الإرهابية التي ما فتئت تعصف بالبلد، كتلك التي وقعت في كابول في الأسابيع الأخيرة. وفي مجابهة أعمال العنف غير المبرَّرة والعشوائية هذه، تؤكد إيطاليا دعمها الكامل لجهود الحكومة الأفغانية لمكافحة الإرهاب وأعمال الجماعات المسلحة العنيفة، وضمان السلام والاستقرار في البلد، وتنويهها بتلك الجهود.

إزاء هذه الخلفية، وبمناسبة مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في وارسو في تموز/يوليه، قررت إيطاليا، بالتعاون مع شركائها في التحالف، مواصلة مشاركتها النشطة في بعثة الدعم الوطيد كدولة إطارية، ومساعدة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على تعزيز قدراتها.

ولم تشهد الأشهر الماضية تطورات مشجعة للتوصل إلى عملية السلام المحتملة، التي لا تزال رغم ذلك الهدف الرئيسي من أجل إنهاء العنف في البلد. وبالتالي يجب تحديد الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى عملية سلام تقودها أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون الوثيق والبناء بين بلدان المنطقة هو أمر ضروري. ونأمل أن يستند هذا التعاون على أساس أن مكافحة الإرهاب والساعين إلى زعزعة استقرار أفغانستان بصورة عنيفة، يصب في مصلحة مشتركة، لأن وجود أفغانستان تنعم بالسلام أمرٌ أساسي بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها.

وثمة تحد أساسي آخر بالنسبة لأفغانستان وهو تعزيز مؤسساتها وتوطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون مؤتمر بروكسل المقبل لحظة حاسمة في مسيرة البلد نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ وخفض اعتماده على المعونة الدولية؛ وتوسيع نطاق التقدم المحرز في السنوات الـ ١٥ الماضية لتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية، والحصول على الرعاية الصحية وتعزيز حقوق النساء والفتيات؛ ومعالجة الأسباب الكامنة وراء تدفقات الهجرة الأفغانية، ولا سيما صوب أوروبا، مع المساعدة على تحسين الظروف الأمنية. ونحن ندرك أنه بغية تحقيق تلك الأهداف الطموحة، فإن الدعم المالي من المجتمع

الدولي يكتسي أهمية حاسمة. وبالمثل، يتطلب تحقيق الأهداف تصميم أفغانستان المطلق على السعي إلى تحقيق الإصلاحات المحلية التي بدأت بالفعل في هذا الاتجاه.

ونحن نقدر التزام السلطات الأفغانية في هذا الصدد، فضلا عن برامج العمل المتعلق بإطار التنمية والسلام الوطني الأفغاني والأهداف المستكملة لإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، التي ستقدم في بروكسل. وانطلاقا من مبدأي الالتزام المتبادل والمساءلة المتبادلة، اللذين يدعمان الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، فمن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ خطط الإصلاح هذه بشكل ملموس وفعال. وهذا هو ما تطالب به البلدان المانحة بغية تأكيد ما تقدمه من مساعدة، ولكنه أيضا وقبل كل شيء، ما يطالب به الشعب الأفغاني.

وفي أعقاب النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، فمن الضروري أن يتم تحقيق المزيد من التقدم الملموس والقابل للقياس في القطاعات الحيوية، من قبيل مكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، وتعزيز حقوق المرأة، والتمكين الكامل للمرأة في المجتمع بأسره. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التماسك الداخلي الوثيق ضمن إطار الحكومة والعمل الجماعي الفعال هي شروط مسبقة لا غنى عنها. ولذلك نأمل أن الخلافات التي برزت مؤخرا داخل الحكومة سوف يتم التغلب عليها، مع تجديد روح الوحدة الوطنية كأساس لها تحقيقا لمصالح أكبر للبلد وشعبه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودهي** (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/768)، ونهنئ الممثل الخاص ياماموتو على تعيينه.

إن تقرير الأمين العام يرسم صورة قاتمة ومقلقة للحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى القيادة الأفغانية التحلي بروح من التعاون للتوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن الطريق إلى الأمام لصالح الشعب الأفغاني. ووحدة الحكومة الأفغانية أمر لا بد منه من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعددة التي تواجهها.

وسيمثل المؤتمر المقبل في بروكسل فرصة أخرى للمجتمع الدولي لإظهار دعمه المستمر لتحقيق السلام والتنمية في أفغانستان. وستواصل باكستان دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ولكن، على الرغم من أن الدعم الخارجي يكتسي أهمية بالغة، لا يمكنه أن يكون بديلا عن الاستقرار السياسي الداخلي. ومن بين العوامل الأخرى، تلك التي تتوقف على التنفيذ الناجح للإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الأفغانية والتشجيع النشط للسلام والمصالحة.

واستمرت الحالة الأمنية في أفغانستان بالتدهور مع تصاعد أعمال العنف والزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين. وهذا الأمر يشكل مصدر قلق كبير ليس لجيران أفغانستان فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

إن المجتمع الدولي مُجمِعٌ في رأيه بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنهاء الحرب عن طريق التفاوض. فخمسة عشر عاما من الحرب التي تشنها القوات الأقوى في العالم لم تسفر عن حل عسكري؛ وحتى الحل العسكر تتضاءل إمكانية تحقيقه الآن. ولا ينبغي لأي شخص أن يتوقع أن باكستان ستخوض حرب أفغانستان على أراضيها. وللأسف، يبدو أن الأطراف الأفغانية نفسها قد ابتعدت عن توافق الآراء الدولي على أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات. ولا يبدو أن أيا من الجانبين مستعد للتفاوض إلا وفق شروطه الخاصة. وفي الوقت نفسه، يجري إدخال عناصر

فاعلة جديدة في النزاع. والحوار بين كابول وحركة طالبان الأفغانية يظل السبيل الوحيد لإنهاء معاناة أفغانستان وليلها المظلم والطويل. وباكستان على استعداد للمساعدة في إحياء الحوار، كما فعلنا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بناء على طلب من الرئيس أشرف غني. ولكن ذلك يتطلب جهودا من جميع الأعضاء الأربعة في مجموعة التنسيق الرباعية – وهي أفغانستان والولايات المتحدة والصين وباكستان. ولا تزال هذه الآلية أداة هامة لمساعدة عملية السلام يقودها الأفغان ويملكونها.

وكلا الجانبين الآن مهددٌ ببروز تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان. وأعلنت عدة عناصر فيما ما يعرف بطالبان الباكستانية – أو حركة طالبان باكستان – الولاء أو الاندماج مع تنظيم الدولة الإسلامية. ولذلك، من الغريب أن بعض عناصر حركة طالبان باكستان المتحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية، لا تزال تتمتع بدعم من وكالة الاستخبارات في أفغانستان. وما لم يتم إحلال السلام في أفغانستان، فإنها قد تبرز مرة أخرى بوصفها مصدرا رئيسيا للإرهاب العالمي.

وبلدي دفع ثمنا باهظا لقرابة أربعة عقود من الكفاح والصراع في أفغانستان. ولا تزال باكستان تستضيف أكبر وجود طويل الأمد للاجئين في العالم. وفضلا عن أفغانستان نفسها، فإن باكستان هي التي ستجني أكثر الثمار من استعادة السلام عبر حدودنا الغربية. إن حملة باكستان لمكافحة الإرهاب – وهي الأكبر والأكثر فعالية في العالم،حيث تنشر قوة قوامها ١٨٠ ٠٠٠فرد – قد عكست اتجاه موجة الإرهاب في البلد. وللأسف، على الرغم من أننا ما زلنا نواجه تهديدات من عناصر حركة طالبان باكستان ومناصريها عبر الحدود.

وندعو كابل لضمان عدم استخدام أراضيها من جانب أي شخص لإثارة الإرهاب في باكستان. ولكي تمنع باكستان الهجمات عبر الحدود، فإنها ستبني جدارا فاصلا على أجزاء طويلة من الحدود. وإذا سعى الأفغان لوقف هذا الإرهاب عبر الحدود، فينبغي لهم دعم بناء هذه الجدران الفاصلة والضوابط الصارمة على الحدود الدولية. وسوف نعمل مع الحكومة الأفغانية من خلال آلية المشاورة الرفيعة المستوى المنشأة مؤخرا لمعالجة مسائل الحدود والشواغل الأخرى.

إن الطريق إلى السلام في أفغانستان شاقٌ، ولكنه ممكن التحقيق. ومع ذلك، يتعين على الأطراف الأفغانية نفسها الاعتراف بأنه لا بديل عن الطريق إلى السلام غير الحوار بدون شروط والتوصل إلى الحلول التوفيقية، على الرغم من صعوبتها، من أجل تحقيق تسوية عن طريق التفاوض. الشعب الأفغاني لا يستحق أقل من ذلك.

وتربط بين شعبي باكستان وأفغانستان أواصر قديمة وصلات قربى ودين وتاريخ مشترك. وقد وفرت باكستان لأبناء لشعب الأفغاني ضيافة ودعم غير مسبوقين على مدى العقود العديدة الماضية من عملهم ومأساتهم بفعل التدخلات العسكرية الأجنبية. وقد أخرنا إعادة اللاجئين الأفغان مرة أخرى. ونسمح بالنقل العابر للسلع الأفغانية عبر موانئنا وعلى طرقنا. كما أبدينا تساهلا شديدا في وجه الاتهامات غير المبررة من بعض الجهات في كابل. ونحث الحكومة الأفغانية على وقف خطابها العدائي. وذلك يصب في المصالح الطويلة الأجل للبلد وشعبه، فضلا عن المنطقة بأسرها. ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة الأفغانية لتحسين هذه العلاقة على أساس المصالح والقيم المشتركة، والمنفعة المتبادلة لشعبينا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

**السيد تومس** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد ياماماتو على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له كل التوفيق في منصبه الهام على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأؤكد له دعمنا الكامل.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ولئن كانت أفغانستان قد أحرزت تقدما كبيرا في العديد من المجالات خلال السنوات الأخيرة، فإن الحالة الأمنية، وبالتالي الحالة الاقتصادية، لا تزالان صعبتين للغاية. ومما يثير القلق أن عدد الضحايا المدنيين آخذ في الازدياد. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2016/768)، ارتفع عدد الاشتباكات المسلحة بنسبة بلغت بحوالي ١٥ في المائة، وزاد عدد الإصابات في صفوف الأطفال بنسبة ١٨ في المائة.

تعد حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، أمرا بالغ الأهمية طبقا للقانون الدولي الإنساني. ونحن نرحب بالسياسة الوطنية للحكومة بشأن التخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين، التي يتعين تنفيذها بشكل كامل.

ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء اهتمامه الكامل للحالة في أفغانستان. وسيشكل مؤتمر قمة بروكسل بشأن أفغانستان، فرصة للمجتمع الدولي للتأكيد مرة أخرى على دعمه السياسي والمالي لأفغانستان، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة للحكومة الأفغانية لعرض إنجازاتها وإبراز التحديات المتبقية التي تعترض تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

وتمثل أفغانستان أكبر مشاركة لألمانيا في بلد أجنبي، من الناحيتين المدنية والعسكرية، ونحن نعي المسؤوليات الناجمة عن ذلك. وألمانيا ملتزمة بمواصلة دعمها لأفغانستان. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تظل الحوكمة الشاملة والفعالة والموجه نحو الإصلاحات، أولوية في فترة ما بعد مؤتمر بروكسل. ويتضمن ذلك إحراز تقدم بشأن الإصلاحات الانتخابية لتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية ولمجالس المقاطعات. كما تعتبر الإصلاحات الاقتصادية في غاية الأهمية لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي. ويعد انضمام أفغانستان إلى منظمة التجارة العالمية علامة مشجعة في هذا الصدد.

ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، وتنفيذ الاستراتيجيات القائمة على نحو يتسم بالشفافية. كما يمثل التقدم الملموس في مجال مكافحة الفساد حجة قوية تبرر المستوى الاستثنائي للدعم المقدم من جانب المانحين لأفغانستان. إن التنمية والأمن يسيران جنبا إلى جنب. وفي الأجل الطويل، تشكل عملية السلام والمصالحة، السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان والمنطقة. ولا يمكن لهذه العملية أن تنجح إلا إذا حظيت بالدعم الموحد لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وخارجها.

وتنضم ألمانيا إلى جميع أصدقاء أفغانستان وشركائها لتبعث رسالة واضحة مفادها استمرار التزامنا بدعم أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة بيرد** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب بالسيد تادامتشي ياماموتو وشكره على أول إحاطة إعلامية له كممثل خاص للأمين العام.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان صعبة. وتعد الهجمات العنيفة الأخيرة في كابل، التي تتعمد استهداف المدنيين مقلقة بوجه خاص. وندين الأساليب الوحشية التي تستخدمها الجماعات المتمردة. وفي مواجهة هذه الهجمات، يواصل الشعب الأفغاني وقوات الأمن إظهار الشجاعة والصمود. وتؤكد أستراليا من جديد التزامها بمساعدة أفغانستان في الدفاع عن شعبها ضد التمرد. ونحن نؤيد جهود الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله للحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية. وتعد إقامة علاقات عمل بناءة وتبني رؤية مشتركة عبر جميع مستويات الحكومة أمرا أساسيا لإدارة المصالح الأمنية والاقتصادية لأفغانستان.

وتؤيد أستراليا جهود الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين العائدين والمشردين داخليا على نحو آمن ومنظم يكفل كرامتهم. ونشجع جيران أفغانستان على دعم إدارة تدفق العائدين، بما يمكّن حكومة أفغانستان من الاستجابة بفعالية، لا سيما في الفترة التي تسبق الشتاء.

وخلال هذا العام، يواصل المجتمع الدولي حشد دعمه لأفغانستان من خلال عقد مؤتمري قمة رئيسيين. وأظهر مؤتمر قمة وارسو الذي عقد خلال شهر تموز/يوليه الدعم الدولي المستمر للاحتياجات الأمنية لأفغانستان. وتعيد أستراليا، إلى جانب الشركاء الدوليين، تجديد الالتزام تجاه أفغانستان. واتفقنا معا، على مواصلة تقديم دعمنا لقوات الأمن الأفغانية، وإضفاء الطابع الرسمي على التزامنا تجاه بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، في فترة ما بعد عام ٢٠١٦، وتقديم تمويل مستدام بالمستويات الحالية إلى غاية عام ٢٠٢٠. ورحب المجتمع الدولي أيضا بالتزام الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله بإدخال إصلاحات خلال مؤتمر قمة وارسو. ونتطلع إلى عرض الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة، في مؤتمر بروكسل في الشهر المقبل، والعمل مع أفغانستان لتنفيذ هذه الخطط عقب المؤتمر.

وفي مؤتمر بروكسل، سيركز المجتمع الدولي على الدعم المستقبلي لتنمية أفغانستان. وتقر أستراليا بالجهود التي تبذلها أفغانستان للنهوض بالإصلاحات الوطنية المهمة، في ظل ظروف صعبة، وندعم بوجه خاص تركيزها على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق المداخيل وتوفير فرص العمل، ومواجهة الفساد. كما نرحب بدعم حكومة أفغانستان للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والقضاء على العنف ضد المرأة.

ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة لضمان شعور المواطن الأفغاني العادي بالإصلاحات التي أدخلتها الحكومة. ونحن نتطلع إلى مناقشة خطط حكومة أفغانستان لتحقيق التنمية، وتلبية احتياجات السكان الأفغان، بما في ذلك الحد من الفقر، وتقديم الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة.

في الختام، يدعم الوجود القوي للأمم المتحدة الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان، وتثمن أستراليا دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فيما يخص توجيه وتنسيق الدعم الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آدمسون.

**السيدة آدمسون** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه. والبلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا وألبانيا؛ ويؤيد هذا البيان، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/768). وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لاستمرار الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة لدعم الشعب الأفغاني، وتنسيق المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي.

لقد كان التقدم الذي أحرز في أفغانستان خلال الأعوام الأخيرة ملحوظا، لكنه كان متفاوتا، ويتطلب توطيدا في العديد من المجالات. وأبرزت التوترات السياسية الأخيرة في خضم التحديات الأمنية والاقتصادية التي يشهدها البلد،

استمرار الهشاشة. ويعد الاستقرار السياسي وإمكانية التوقع، أمرين أساسيين. وتتطلب الأعمال التحضيرية لمؤتمر بروكسل الثقة بوجود آفاق لمستقبل سياسي مستقر بعد تشرين الأول/أكتوبر، مع الحاجة للتوصل إلى حلول توفيقية وتقديم تنازلات حيثما كان ذلك ضروريا لضمان التوصل إلى حل دائم وقابل للاستمرار. ويتطلب ذلك أكثر من أي وقت مضى، منظورا طويل الأجل ونهجا واقعيا يقر بالتحديات الهائلة التي تواجهنا. كما يستدعي الدعم المستدام والقابل للتوقع من جانب المجتمع الدولي، استنادا إلى مبادئ المساءلة المتبادلة.

إننا نلتزم ونسهم بشكل جماعي في تحقيق الاستقرار في المنطقة، في الكفاح ضد الإرهاب، وضد الاقتصاد غير المشروع، وإنتاج المخدرات، وكذلك في محاولة التخفيف من ضغوط الهجرة، التي تمثل تحديا متزايدا للبلدان المجاورة القريبة والبعيدة، بما في ذلك أوروبا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقول إننا نشجب بشدة ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين في أفغانستان، الذي بلغ وفقا لآخر تقرير للأمم المتحدة، مستويات قياسية. ويظل تحسين الأمن العامل الأهم والوحيد لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. ولذلك، فإننا نرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا ندخل الآن المرحلة النهائية، جنبا إلى جنب مع الحكومة الأفغانية، من تنظيم مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي سيتناول ثلاثة عناصر: التقدم الكبير الذي أحرز في بناء الدولة الأفغانية، وبناء المؤسسات من خلال التنفيذ الفعال لإصلاحات حكومة الوحدة الوطنية؛ والدعم الدولي القريب من المستويات الحالية أو في حدودها إلى غاية عام ٢٠٢٠، وزيادة فعالية المعونة دعما لإطار التنمية الأفغانية الجديد؛ والدعم الإقليمي للعملية السياسية الموجه نحو تحقيق الاستقرار والسلام والتعاون الاقتصادي عبر الحدود.

ونحن على ثقة بأنه بحلول موعد انعقاد مؤتمر بروكسل، سنتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة وإطار للتنمية للسنوات القادمة، على أساس خطط تنفيذ ذات مصداقية. عقب الاجتماع الأخير للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في كابل، رحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. إنه وثيقة استراتيجية تحدد الأولويات الإنمائية في المستقبل ويوجه البرمجة الإنمائية للحكومة والجهات المانحة. وستحدد مشاركة الحكومة بأكملها، وترتيبات التنفيذ الفعال، وتحقيق نتائج مناسبة من حيث التوقيت فيما يخص هذا البرنامج الإصلاحي الطموح، نجاحه أيضا في أعين السكان الأفغان.

ويمثل وضع اللمسات الأخيرة على برامج الأولويات الوطنية الجديدة، أحد العناصر الهامة في هذا الصدد، كما هو الحال فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مرفق جديد لإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، يحدد مؤشرات واضحة للتقدم للسنوات القادمة. وتمهد وثائق السياسات المذكورة الطريق أمام إحراز تقدم ملموس في مجال الحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة. وتعد المساءلة المتبادلة المبدأ المحرك. وسيعتمد استمرار الدعم المالي الاستثنائي، لكن الذي سيتراجع تدريجيا، على مدى السنوات القادمة على هذا التقدم، بما في ذلك بناء المؤسسات الضرورية للحفاظ على استقرار مجتمع قائم على سيادة القانون وتوطيد المؤسسات الديمقراطية لأفغانستان، وكذلك على منظور للانتخابات البرلمانية التي تأخر تنظيمها بالفعل.

وتظل مكافحة الفساد تشكل تحدياً أساسياً، واتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى نتائج فعلية أمر يكتسي أهمية قصوى، وكذلك إنشاء إطار موثوق به لسيادة القانون يشمل شرطة

مدنية ونظاماً قضائياً فعالاً. وهما شرط مسبق لاحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل.

وباسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أيضاً أن أؤكد مجدداً أن الجهود المشتركة لبناء الدولة والتنمية في أفغانستان لا يمكن أن تستديم إلا إذا كانت مبنية على التعاون الإقليمي المعزز. وتشكل التنمية والأمن تحديان متلازمان لعملية بناء الدولة في أفغانستان، ولا بد من توكيدهما بدعم سياسي حقيقي على المستوى الإقليمي. وهذا يشمل أيضاً التحديات الإنسانية المتزايدة التي نواجهها فيما يتعلق بوضع اللاجئين والمشردين داخليا في أفغانستان والبلدان المجاورة، وخاصة باكستان وإيران. وعلينا أن نعالج معاً ضغوط الهجرة المتزايدة.

وبالركائز الثلاث معا، والمتمثلة في برنامج الإصلاح الأفغاني، وشراكة جديدة للتنمية، وديناميات إقليمية جديدة، سيوجه نجاح مؤتمر بروكسل رسالة بأن ثمة شراكة متجددة ومتينة. وتأمين مستوى رفيع من الحضور وإطلاق إشارات واضحة باستمرار الدعم الاستثنائي لأفغانستان سيكون مهماً لنقل رسالة واضحة تدعو إلى تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع؛ وتوجيه إشارة قوية للإصلاح الاقتصادي والنمو الشامل وإيجاد فرص العمل وتهيئة بيئة أكثر مواءمة للأعمال التجارية؛ والتزام راسخ بالاستقرار السياسي؛ وديناميات جديدة إزاء السلام.

وأود أن أختتم بياني بالتوجه بالشكر للممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على عمله الممتاز خلال العامين الماضيين نائباً للممثل الخاص، وتهنئته على منصبه الجديد. ونتمنى له كل التوفيق في المهام الصعبة التي تنتظره. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع السيد ياماموتو.

**السيد لال** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذا النقاش. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير ياماموتو، على إحاطته الإعلامية، متمنياً له التوفيق في مساعيه من أجل السلام في أفغانستان. كما أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير محمود سيكال، على بيانه الهام.

ونتقدم بخالص تعازينا في الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات نتيجة الهجمات الإرهابية العديدة التي شهدتها أفغانستان مؤخراً وأدت إلى قتل وتشويه مئات من الأبرياء. وفي حين أن هجمات الطالبان ومكاسبها العسكرية المتزايدة في البلاد لقيت مقاومة من جانب قوات الأمن الأفغانية، فقد تصاعدت حدة تلك الهجمات خلال الأشهر القليلة الماضية، وهو توجه لا يمكن تفسيره على أنه ذروة موسم القتال فحسب. وبوضوح، فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان في الوقت الحالي غير كافية.

ولقد أحطنا علماً بالنداء العاجل الذي صدر عن الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان على إدارة وتخفيف الأعباء الإنسانية الضخمة المترتبة على الهجرة الجماعية المتوقعة لأكثر من مليون شخص في فترة زمنية قصيرة في خضم العنف المتزايد. ويتعين على مجلس الأمن أن يجد وسيلة لعكس مسار ذلك الوضع الأمني المتدهور حتى لا تتبدد المكاسب التي حققها شعب أفغانستان في السنوات الخمس عشرة الماضية.

يجب عدم السماح للمجموعات والأفراد الذين يرتكبون العنف ضد الشعب والحكومة في أفغانستان بملاذات آمنة في جوار أفغانستان. ونحيط علماً بأن أفغانستان، جنباً إلى جنب مع قوة الدعم الوطيد، قد اتخذت خطوات للقضاء على قادة الإرهابيين الذين يعملون انطلاقاً من تلك الأجزاء من الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. وفي حين تبذل حكومة أفغانستان جهوداً لمكافحة الإرهاب، فإن آخرين يغضون الطرف بفظاظة عندما تستهدف أفغانستان من قبل حركة طالبان وشبكة حقاني

وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وعسكر الطيبة وجيش محمد.

إن التنفيذ الفعال لنظام جزاءات مجلس الأمن، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، فضلاً عن تلك المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بشأن طالبان، هو أمر ضروري للغاية كيما تكون رادعاً قوياً للأفراد المدرجين والكيانات المدرجة.

وكون أن زعيم حركة طالبان، الكيان المحظور، لم يدرج في عداد الإرهابيين حتى الآن لا يزال لغزاً بالنسبة لنا. هل لنا أن نعرف الأساس المنطقي لذلك النهج؟ هل يتجه التفكير الآن إلى أن قادة الكيانات المحظورة لن يساءلوا عن أفعال الجماعات المدرجة التي يرأسونها؟ أهكذا نعتزم مواجهة أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين؟

أم هل سيكون الصمت المطبق هو الرد على استفساراتنا، كما كان الحال في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، التي تتناول المسائل المتعلقة بأفغانستان، عندما اجتمعت في الشهر الماضي، وتحديداً في ٨ آب/أغسطس؟ نحن لا علم لنا بما جرت مناقشته وماذا كانت نتائج تلك المناقشات. ألا يحق لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نعرف ما تنظر فيه تلك اللجنة، التي تعمل بالنيابة عنا، وما تقرره بالنسبة لنا جميعاً؟ هذا يبدو كمثال آخر للسرية التي تمارس في العالم الباطني لمجلس الأمن، الذي يكرس بذلك الآن مبدأي السرية والإجماع لضمان عدم الخضوع للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

إن أفغانستان تحظى بدعم الهند الكامل في تعزيز قدراتها الدفاعية والحفاظ على سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، وهو أمر ضروري لاستقرار المنطقة.

والهند ستظل ملتزمة بقوة بدعم أفغانستان. ورئيس وزراء الهند قد نقل لرئيس أفغانستان خلال زيارته الحالية للهند، عرضنا بتخصيص مبلغ إضافي قدره بليون دولار لتلبية احتياجات أفغانستان من أجل بناء القدرات في مجالات عدة، منها التعليم والرعاية الصحية والزراعة، وتنمية المهارات وتمكين المرأة، والطاقة والبنية التحتية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ومن دواعي فخر الهند واعتزازها وتشريفها أن مشاركتها في أفغانستان، من خلال شراكتنا الإنمائية، كانت بشيراً بالأمل والقدرة على التنبؤ، كما قال الرئيس غني لرئيس وزرائنا مودي في وقت سابق اليوم.

ونحن نرى أن الطريق إلى المصالحة في أفغانستان يجب أن يكون من خلال عملية تملكها وتقودها أفغانستان، بما يعكس تطلعات شعبها. والهند ستواصل تفاعلها مع المجتمع الدولي لمساعدة حكومة أفغانستان بكل السبل الممكنة في هذا الصدد.

وإننا نثني على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديمها المساعدة إلى أفغانستان في مختلف القطاعات خلال عقد التحول الحاسم هذا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ما قاله رئيس الوزراء مودي للرئيس غني: ”إن شعب الهند وتعداده ١,٢٥ بليون نسمة يقف مع إخوانه وأخواته في أفغانستان“. والهند تثق ثقة كاملة في شعب أفغانستان الباسل والصامد وحكومة الوحدة الوطنية من أجل أفغانستان سلمية ومزدهرة ومستقرة وموحدة وذات سيادة وديمقراطية باعتبارها الجسر البري بين غرب ووسط وجنوب آسيا.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لنيوزيلندا على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما أتوجه بالشكر إلى سفير أفغانستان على بيانه. وأود أن أعرب عن الترحيب والشكر للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعرضه للتقرير الأخير للأمين العام (S/2016/768).

للأسف، لا يزال الأمن والاستقرار هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان أفغانستان. ويشير التقرير إلى زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في عدد الاشتباكات المسلحة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين سجل العام الماضي أعلى رقم منذ عام ٢٠٠١ من حيث كثافة الاشتباكات المسلحة. وهذا التدهور المستمر في الوضع الأمني في البلاد يشير إلى أن أفغانستان والمنطقة ليستا أكثر أماناً بعد ما يزيد على عقد من غزوها.

وبالنسبة لمحادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، يسود عدم اليقين فيما يتعلق بأي احتمال لصنع السلام معها. وإيران تكرر دعمها لأية عملية سلام تقودها أفغانستان. وفي الوقت نفسه، فإننا ندين كل الهجمات العنيفة التي ترتكبها حركة طالبان وكل الجماعات الإرهابية الأخرى، فضلاً عن أي تعاون معها، لأننا نرى أن ذلك سيشجعها في سلوكها المشين، ويؤدي بالتالي إلى نتائج عكسية لإحلال السلام في أفغانستان.

في بياني السابق في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7722)، حذرت من ظهور جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفروعها في أفغانستان. وخلال نفس الفترة، شهدنا ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان تعلن مسؤوليتها عن الهجوم الإرهابي ضد مظاهرة قام بها أشخاص من عرق الهازارا في ٢٣ تموز/يوليه، والذي كان أعنف حادث من نوعه تسجله الأمم المتحدة في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، من حيث عدد القتلى.

وهذا دليل آخر على الخطر. إن تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، إلى جانب مجموعة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى، مثل حركة أوزبكستان الإسلامية في الشمال، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، تبدو تهديدات أمنية ناشئة في أفغانستان. واليوم، تتصدّر حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مكافحة الإرهاب، ولكن هناك حاجة متزايدة إلى أن يقدّم المجتمع الدولي الدعم المستمر للحكومة في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف، فضلاً عن معالجة تحدياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

إن تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان هو أولوية ومسار رئيسي في توطيد السلام والنمو الاقتصادي في المنطقة. وخلال العقد الماضي، أنفقت إيران ملايين الدولارات لمساعدة أفغانستان على استكمال ما يقرب من ٣٠٠ مشروع في مجالات تتراوح من البُنى التحتية إلى التدريب وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية، ولا سيما عن طريق مئات المنح التي نقدمها كل سنة.

وتواصل أفغانستان وإيران التعاون في هذه المجالات بعد أن ركز اتفاق ٢٣ أيار/مايو الثلاثي مع الهند على ميناء تشاباهار الإيراني، وعُقدت اجتماعات التنسيق على مستوى حكام المقاطعات الحدودية يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه لمناقشة الأمن والفرص التجارية الجديدة التي تشمل الميناء. وقد زار نائب وزير الخارجية الأفغانية طهران في ٣ آب/أغسطس لإجراء مناقشات بشأن التجارة والبنية التحتية ووجود المواطنين الأفغان في إيران، وزار مستشار الأمن القومي الأفغاني إيران في ٦ و ٧ آب/أغسطس لمناقشة أمن الحدود ومكافحة التطرف العنيف. وعُقد الاجتماع الخامس

للجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وإيران في ١٠ آب/أغسطس في طهران عقب بعد توقف دام أربع سنوات. كما أن إيران وأفغانستان ملتزمتان أيضاً بزيادة الربط مع التركيز على خط السكك الحديدية خاف – هيرات، وهو مشروع خط سكك حديدية بطول ٧٨ ميلاً في فراه، وجسر ثانٍ فوق نهر هيرماند.

تواصل إيران دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان إذ نرى أن الأمن في أفغانستان هو أمن حدودنا وأمن المنطقة ككل. ونؤيد البعثة ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير التنمية وتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان عن طريق الالتزام الحقيقي للمنظمة بالشراكة المستدامة مع البلد، على النحو المبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي استخدام ولاية بعثة الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة من أجل تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، على النحو الذي تطلبه الحكومة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد فان أوستروم** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): على شرف تولي نيوزيلندا رئاسة مجلس الأمن، أود أن أستخدم تعبير الماوري للترحيب ”كيا أورا“ لأخاطبكم للمرة الأولى، سيدتي الرئيسة.

إنني أؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي قبل لحظات قليلة. ومع ذلك، أود أن أؤكد على ما يلي:

تؤيد مملكة هولندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به باسم إيطاليا، أيضاً كجزء من تعاوننا المتعلق بتقاسم فترة العضوية المقبلة في مجلس الأمن. وكما أكد زميلي الإيطالي للتو، نقوم حالياً بتحديد التعاون فيما بيننا حول الأهداف والقيم المشتركة في الاعتقاد الراسخ بأن هذا الاتفاق يبعث برسالة سياسية إيجابية عن التعاون لمواجهة التحديات المشتركة هنا في الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2016/768). وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديد. كما أود أن أشكر صديقي العزيز، الممثل الدائم سيكل، على بيانه.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل: المصالحة والأمن، ومؤتمر بروكسل، والمسائل الجنسانية.

وفي رأينا، تشكّل قضايا السلام والمصالحة أهمية قصوى. ونرحب ترحيباً كبيراً بسرعة التوقيع على اتفاق بين المجلس الأعلى للسلام والحزب الإسلامي تشجيعاً للجماعات المتمردة الأخرى على الانخراط في محادثات السلام الجادّة. إن الحاجة إلى السلام والمصالحة أمر يستوجب التركيز عليه بسبب الحالة الأمنية في أفغانستان، كما ذكر العديد من الزملاء. ويبيّن تقرير الأمين العام أن الحالة الأمنية العامة قد تدهورت منذ بداية العام، وأن شعب أفغانستان هو الذي يتحمل وطأة العنف والفظائع الرهيبة التي ترتكبها حركة طالبان والجماعات المسلحة الأخرى.

وقد زادت الخسائر في صفوف المدنيين حالياً ووصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩، حسب التقرير نصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة. وقد نتج عن هذا العديد من المشردين داخلياً واللاجئين، كما ذكر زميلنا الأسترالي للتو، وزاد الضغط على الهجرة، بما في ذلك عبر أوروبا. إن القتال الشديد الذي حدث في ناحية تارين في الأسبوع الماضي، وهو مكان يبعث على القلق بشكل خاص لدى الهولنديين لأننا نعمل هناك، يبين هشاشة المنطقة ولا سيما الحالة الأمنية فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، قُتل في كابول في الأسبوع الماضي ٤١ من الأبرياء وجرح أكثر من ١٠٠ في الهجومين الرئيسيين اللذين وقعا هناك. إن قلوبنا مع الضحايا وأسرهم وتعازينا لهم.

ونرى أن هذه التطورات تدل على الحاجة الملحة إلى تحسين أمن المواطنين الأفغان العاديين. ونثني على القوات الخاصة الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لاستجابتها الكفؤة والمهنية في مكافحة حركة طالبان وغيرها من المتمردين. إن المجتمع الدولي، بما في ذلك هولندا، قد دعم تلك القوات لأكثر من عقد الآن، وسنواصل القيام بذلك كما أعلنّا في وارسو.

وفيما يتعلق بمؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، نتطلع إلى المؤتمر الذي ستشارك فيه وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، السيدة بلومن. ونعتقد أن المؤتمر هو لحظة هامة سيجدد فيها المجتمع الدولي وينبغي أن يجدد التزامه بالشعب الأفغاني.

ونشيد بحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على متابعة خطة إصلاح طموحة، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للفساد وتعزيز الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي. وتتطلب كل هذه المسائل الاستقرار والالتزام الطويل الأجل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونحث الحكومة الآن على تنفيذ هذه الخطط الطموحة دون مزيد من التأخير.

وترحب مملكة هولندا بإطار السلام والتنمية الوطنية في أفغانستان، الأمر الذي يدل بوضوح على عزم الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق المستقبل القريب لأفغانستان. ونتطلع إلى أن نرى إجراءات ملموسة لتنفيذ هذه الخطة تماشياً مع إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، تم إحراز تقدم كبير حتى الآن. وأصبح لدى ملايين النساء والأطفال في أفغانستان الآن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وتشارك النساء والفتيات بنشاط في الحياة الاجتماعية، وقد شهدت أفغانستان زيادة حادة في التحاق الفتيات بالمدارس. ولا ننسينَّ أن هذا الأمر كان بعيداً عن التصور أثناء حكم طالبان.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات في هذا السياق. ولا يزال وضع المرأة غير مستقر. وبناء على ذلك، نرحب باعتماد خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وستواصل مملكة هولندا التعاون مع الحكومة الأفغانية والشركاء من المجتمع المدني للإسراع بتنفيذ هذه الخطة. فالنساء هنّ حجر الزاوية للمجتمع. وتحتاج النساء إلى الاضطلاع بدور حاسم في إعادة بناء البلد. وللنساء أهمية حاسمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة الطويلة الأجل في أفغانستان.

وفي الختام، ما برحت مملكة هولندا شريكاً دائماً لأفغانستان. وقد أسهمنا إسهاماً كبيراً في ميادين السلام والعدالة والتنمية. ونظل ملتزمين بدعم أفغانستان طوال عقد التحول – عقد فيه المزيد من الملكية الأفغانية والقيادة الأفغانية. وبهذه الروح من الشراكة، يمكن للشعب الأفغاني أن يعوّل علينا في الوقوف إلى جانبه.

وهذا دليل آخر على الخطر. إن تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، إلى جانب مجموعة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى، مثل حركة أوزبكستان الإسلامية في الشمال، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، تبدو تهديدات أمنية ناشئة في أفغانستان. واليوم، تتصدّر حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مكافحة الإرهاب، ولكن هناك حاجة متزايدة إلى أن يقدّم المجتمع الدولي الدعم المستمر للحكومة

في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف، فضلاً عن معالجة تحدياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

إن تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان هو أولوية ومسار رئيسي في توطيد السلام والنمو الاقتصادي في المنطقة. وخلال العقد الماضي، أنفقت إيران ملايين الدولارات لمساعدة أفغانستان على استكمال ما يقرب من ٣٠٠ مشروع في مجالات تتراوح من البُنى التحتية إلى التدريب وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية، ولا سيما عن طريق مئات المنح التي نقدمها كل سنة.

وتواصل أفغانستان وإيران التعاون في هذه المجالات بعد أن ركز اتفاق ٢٣ أيار/مايو الثلاثي مع الهند على ميناء تشاباهار الإيراني، وعُقدت اجتماعات التنسيق على مستوى حكام المقاطعات الحدودية يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه لمناقشة الأمن والفرص التجارية الجديدة التي تشمل الميناء. وقد زار نائب وزير الخارجية الأفغانية طهران في ٣ آب/أغسطس لإجراء مناقشات بشأن التجارة والبنية التحتية ووجود المواطنين الأفغان في إيران، وزار مستشار الأمن القومي الأفغاني إيران في ٦ و ٧ آب/أغسطس لمناقشة أمن الحدود ومكافحة التطرف العنيف. وعُقد الاجتماع الخامس للجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وإيران في ١٠ آب/أغسطس في طهران عقب بعد توقف دام أربع سنوات. كما أن إيران وأفغانستان ملتزمتان أيضاً بزيادة الربط مع التركيز على خط السكك الحديدية خاف – هيرات، وهو مشروع خط سكك حديدية بطول ٧٨ ميلاً في فراه، وجسر ثانٍ فوق نهر هيرماند.

تواصل إيران دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان إذ نرى أن الأمن في أفغانستان هو أمن حدودنا وأمن المنطقة ككل. ونؤيد البعثة ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير التنمية وتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان عن طريق الالتزام الحقيقي للمنظمة بالشراكة المستدامة مع البلد، على النحو المبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي استخدام ولاية بعثة الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة من أجل تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، على النحو الذي تطلبه الحكومة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد فان أوستروم** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): على شرف تولي نيوزيلندا رئاسة مجلس الأمن، أود أن أستخدم تعبير الماوري للترحيب ”كيا أورا“ لأخاطبكم للمرة الأولى، سيدتي الرئيسة.

إنني أؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي قبل لحظات قليلة. ومع ذلك، أود أن أؤكد على ما يلي:

تؤيد مملكة هولندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به باسم إيطاليا، أيضاً كجزء من تعاوننا المتعلق بتقاسم فترة العضوية المقبلة في مجلس الأمن. وكما أكد زميلي الإيطالي للتو، نقوم حالياً بتحديد التعاون فيما بيننا حول الأهداف والقيم المشتركة في الاعتقاد الراسخ بأن هذا الاتفاق يبعث برسالة سياسية إيجابية عن التعاون لمواجهة التحديات المشتركة هنا في الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2016/768). وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديد. كما أود أن أشكر صديقي العزيز، الممثل الدائم سيكل، على بيانه.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل: المصالحة والأمن، ومؤتمر بروكسل، والمسائل الجنسانية.

وفي رأينا، تشكّل قضايا السلام والمصالحة أهمية قصوى. ونرحب ترحيباً كبيراً بسرعة التوقيع على اتفاق بين المجلس الأعلى للسلام والحزب الإسلامي تشجيعاً للجماعات المتمردة الأخرى على الانخراط في محادثات السلام الجادّة. إن الحاجة إلى السلام والمصالحة أمر يستوجب التركيز عليه بسبب الحالة الأمنية في أفغانستان، كما ذكر العديد من الزملاء. ويبيّن تقرير الأمين العام أن الحالة الأمنية العامة قد تدهورت منذ بداية العام، وأن شعب أفغانستان هو الذي يتحمل وطأة العنف والفظائع الرهيبة التي ترتكبها حركة طالبان والجماعات المسلحة الأخرى.

وقد زادت الخسائر في صفوف المدنيين حالياً ووصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩، حسب التقرير نصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة. وقد نتج عن هذا العديد من المشردين داخلياً واللاجئين، كما ذكر زميلنا الأسترالي للتو، وزاد الضغط على الهجرة، بما في ذلك عبر أوروبا. إن القتال الشديد الذي حدث في ناحية تارين في الأسبوع الماضي، وهو مكان يبعث على القلق بشكل خاص لدى الهولنديين لأننا نعمل هناك، يبين هشاشة المنطقة ولا سيما الحالة الأمنية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل في كابول في الأسبوع الماضي ٤١ من الأبرياء وجرح أكثر من ١٠٠ في الهجومين الرئيسيين اللذين وقعا هناك. إن قلوبنا مع الضحايا وأسرهم وتعازينا لهم.

ونرى أن هذه التطورات تدل على الحاجة الملحة إلى تحسين أمن المواطنين الأفغان العاديين. ونثني على القوات الخاصة الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لاستجابتها الكفؤة والمهنية في مكافحة حركة طالبان وغيرها من المتمردين. إن المجتمع الدولي، بما في ذلك هولندا، قد دعم تلك القوات لأكثر من عقد الآن، وسنواصل القيام بذلك كما أعلنّا في وارسو.

وفيما يتعلق بمؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، نتطلع إلى المؤتمر الذي ستشارك فيه وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، السيدة بلومن. ونعتقد أن المؤتمر هو لحظة هامة سيجدد فيها المجتمع الدولي وينبغي أن يجدد التزامه بالشعب الأفغاني.

ونشيد بحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على متابعة خطة إصلاح طموحة، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للفساد وتعزيز الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي. وتتطلب كل هذه المسائل الاستقرار والالتزام الطويل الأجل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونحث الحكومة الآن على تنفيذ هذه الخطط الطموحة دون مزيد من التأخير.

وترحب مملكة هولندا بإطار السلام والتنمية الوطنية في أفغانستان، الأمر الذي يدل بوضوح على عزم الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق المستقبل القريب لأفغانستان. ونتطلع إلى أن نرى إجراءات ملموسة لتنفيذ هذه الخطة تماشياً مع إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، تم إحراز تقدم كبير حتى الآن. وأصبح لدى ملايين النساء والأطفال في أفغانستان الآن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وتشارك النساء والفتيات بنشاط في الحياة الاجتماعية، وقد شهدت أفغانستان زيادة حادة في التحاق الفتيات بالمدارس. ولا ننسينَّ أن هذا الأمر كان بعيداً عن التصور أثناء حكم طالبان.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات في هذا السياق. ولا يزال وضع المرأة غير مستقر. وبناء على ذلك، نرحب باعتماد خطة العمل الوطنية الأفغانية

بشأن المرأة والسلام والأمن. وستواصل مملكة هولندا التعاون مع الحكومة الأفغانية والشركاء من المجتمع المدني للإسراع بتنفيذ هذه الخطة. فالنساء هنّ حجر الزاوية للمجتمع. وتحتاج النساء إلى الاضطلاع بدور حاسم في إعادة بناء البلد. وللنساء أهمية حاسمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة الطويلة الأجل في أفغانستان.

وفي الختام، ما برحت مملكة هولندا شريكاً دائماً لأفغانستان. وقد أسهمنا إسهاماً كبيراً في ميادين السلام والعدالة والتنمية. ونظل ملتزمين بدعم أفغانستان طوال عقد التحول – عقد فيه المزيد من الملكية الأفغانية والقيادة الأفغانية. وبهذه الروح من الشراكة، يمكن للشعب الأفغاني أن يعوّل علينا في الوقوف إلى جانبه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد بلونشار** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتَنٌ على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وتود كندا أن تشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الأساسي المستمر هناك، وترحب بآخر تقرير للأمين العام بشأن ذلك البلد إلى المجلس (S/2016/768).

وأود أن أذكر باعتزاز أنَّه ظل لكندا حضور إنمائي نشيط في أفغانستان طوال عقود، وأننا نبقى ملتزمين بمساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن الأدلة على التزامنا، أنَّ رئيس الوزراء ترودو أعلن مؤخراً عن مساهمة كندا في السنوات الثلاث المقبلة من العقد التحوُّلي لأفغانستان. فبين عامَي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، ستقدم كندا ٤٦٥ مليون دولار، مكوَّنة من ١٩٥ مليون دولار للأمن و ٢٧٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية.

وأود أولاً أن أؤكد أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية بدون المشاركة النشيطة والموضوعية لجميع أفراد المجتمع، بما يشمل النساء والفتيات. ولهذا السبب، تعتمد كندا نهجاً يدعم حقوق النساء والفتيات أولاً في جميع برامجنا للصحة والتعليم وحقوق الإنسان في أفغانستان. والسبيل إلى تحقيق الازدهار والاستقرار في أفغانستان هو تمكين النساء الأفغانيات وضمان أن تكون أصواتهنَّ مسموعة وحقوقهن محميَّة. وإننا متشجعون بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها أفغانستان في السنوات الأخيرة لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، بما يشمل تدعيم حمايتها القانونية من العنف، وإتاحة فرص تعليمية أوسع لها وزيادة إدماجها في الحياة العامة والسياسية. ولكن يجب القيام بالمزيد، وأن يتمَّ ذلك سريعاً. ونعتقد أنَّ أوجه التقدم هذه لنساء أفغانستان وفتياتها ستُسهم في النهوض بحقوق جميع الأفغانيين وأمنهم وتمكينهم.

(تكلم بالفرنسية)

ثانياً، تشعر كندا بالقلق حيال المستويات الأمنية المتدهورة في أفغانستان طوال السنة الماضية. فقوات الأمن الوطنية الأفغانية ما فتئت تتصدى لتحديات كبرى من تمرُّد مسلَّح ناشط في معظم أنحاء البلد. وتبقى كندا ملتزمة بدعم تلك القوات، وتواصل تأكيد أهمية زيادة عدد النساء المجنَّدات في صفوفها، وضمان حماية النساء والأطفال.

ثالثاً، تدعم كندا دعماً كاملاً عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية، وتدعو حركة طالبان إلى الجلوس إلى الطاولة للتفاوض. ومن الحيوي ضمان أن تشمل عملية السلام مشاركة مُجدية من قِبَل النساء الأفغانيات. وقد دأبت سفارة كندا في كابول على العمل بتعاون وثيق مع الحكومة الأفغانية لتحقيق ذلك، عبْر تعيين نساء أفغانيات قويات ومقتدرات في المجلس الأعلى للسلام. وإننا نشكر حكومة أفغانستان على

التزامها بالمسألة، ونؤكد مجدداً رغبتنا في رؤية سلامٍ يمكن أن يفيد السكان جميعاً.

(تكلم بالإنكليزية)

إنَّ كندا تقف إلى جانب الشعب الأفغاني وهو يناضل من أجل مستقبل أكثر أمناً ورخاءً. وإننا ندعم الحكومة الأفغانية وشعبها في التصدي للظروف الصعبة، ونرحب بجهود أفغانستان لمكافحة التمرُّد المتصاعد، والتوسُّط للسلام، ومعالجة الفساد وإجراء الإصلاحات المُلِحّة ومتابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه تحديات شديدة. لكنَّ كندا ملتزمة بدعم أفغانستان في سعيها المتواصل إلى الاستقرار والمساءلة والاعتماد على الذات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد بيغيتش** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/768)، والممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية والسفير محمود سيكال على بيانه. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق دعم المجتمع الدولي لذلك البلد.

وإذ نترك وراءنا مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو، ونتقدم نحو مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، فإننا في وقتٍ حرِج حقاً. وقد سرَّنا أن نرى أنَّ المجتمع الدولي سيواصل مساعدته الأمنية والإنمائية لأفغانستان. ونرحب أيضاً بتفاني وتصميم حكومة أفغانستان، وقواتها الأمنية وشعبها، وجهودهم الحقيقية لتجاوز التحديات العديدة التي يواجهونها.

وكما يُظهِر تقرير الأمين العام، تبقى الحالة الأمنية في أفغانستان هشَّة. والقدرات القتالية والمهارات التنسيقية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية آخذة في التحسُّن في ضوء الدروس المستفادة. لكنَّ المتمردين يحسِّنون تقنياتهم أيضاً، ويبقون مصدراً للقلق الشديد. والدعم الدولي المتواصل حيوي في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي لعملية السلام والمصالحة أن تبقى بمُلكية وقيادة أفغانية أيضاً. ومن الأساسي إقناع حركة طالبان بالجلوس إلى طاولة التفاوض. وإننا ندعم عمل الآليات المتعددة التي أُنشئت في صِيَغٍ مختلفة لتنسيق الجهود في ذلك الاتجاه، ومستعدون للمساهمةً فيها.

وبهذا المفهوم، سنواصل مساعدتنا الثنائية لأفغانستان في مجالَي الأمن والتنمية، ومساهماتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، بصفتنا بلداً إطارياً، فضلاً عن تقديم مساهمات حقيقية في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وتركيا بصفتها البلد القائد المشارك لتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب في إطار تلك العملية، نظَّمت في أنقرة، في حزيران/يونيه، دورة في حماية البنى التحتية الأساسية من الاعتداءات الإرهابية. وسنُنجز قريباً التحضيرات لمناسبتين إضافيتَين في أواخر هذا العام، بشأن التشدُّد والجوانب المالية لمكافحة الإرهاب.

وقبل الختام، أود أن أؤكد أنَّ تركيا ستبقى إلى جانب إخواننا الأفغانيين، طالما أنَّ هناك حاجة إلى مساعدتنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.